مقالة بحثية

QAUSRJ
مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة
Queen Arwa University Scientific Refereed Journal

أثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على القياس والافصاح المحاسبي

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية اليمنية

د.ياسين سيف مقبل علي
استاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الملكة أروى

2023

الملخص:

تناولت هذا الدراسة ظاهره وجود أكثر من سعر صرف للعملة الواحدة وهدفت التعرف على واقع القوة الشرائية للعملة الوطنية والوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي يواجها المحاسب عند القيام بعملة في ظل تعدد القوة الشرائية للعملة ومعرفة المشاكل التي تعاني منها العملة الوطنية والتعرف على الأسباب التي ادت الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية البيئة المحلية والوصول الى مجوعة من الاستنتاجات وتقديم التوصيات والحلول من اجل توحيد معلومات الإفصاح المحاسبي، افترضت هذه الدراسة انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (05%) بين تعدد القوة الشرائية للعملة وعملية القياس المحاسبي ويوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (05%) بين تعدد القوة الشرائية للعملة وعملية الإفصاح المحاسبي، وتوصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج أهمها، يتضح ان المتغير المستقل له درجة موافقة بدرجة مرتفعة جدا حيث انه تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية لها دور في عملية القياس والافصاح المحاسبي، كما يتضح ان بعد المتغير التابع بدرجة موافقة موافق حيث ان بعد القياس جاء بالمرتبة الأولى وجاء بعد الافصاح بالمرتبة الثانية، حيث يتضح انه يؤثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية القياس والافصاح المحاسبي دالة عند مستوى 0.05 فاقل، لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، حيث يتضح ان المتوسطات الحسابية لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والقياس أكبر من المتوسطات الفرضية الخاصة بكل مبدئ كما ان جميع قيم المستخرجة وهي اقل من مستوى الدلالة وهذا يعني وجود أثر دال لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية القياس وبذألك تحقق الفرضية الأولى، كما يتضح ان المتوسطات الحسابية لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والافصاح أكبر من المتوسطات الفرضية الخاصة بكل مبدئ كما نلاحظ ان جميع قيم ت المستخرجة وهي اقل من مستوى الدلالة وهذا يعني وجود إثر دال لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية الافصاح وبذألك تحقق الفرضية الثانية.

الكلمات المفتاحية:

القوة الشرائية، العملة الوطنية، الإفصاح المحاسبي

بيانات البحث:

الناشر	جامعة الملكة أروى
DOI	10.58963/qausrj.v1i26.164
P-ISSN	2226-5759
E-ISSN	2959-3050
تاريخ الاستقبال	30/ اكتوبر / 2023م
تاريخ القبول	30/ نوفمبر / 2023م
تاريخ النشر	18/ ديسمبر / 2023م
الحقوق الفكرية ©	(CC BY 4.0)
لغة نشر المقال	اللغة العربية

طريقة الاقتباس:

علي د. س. م. (2023). أثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على القياس والافصاح المحاسبي: دراسة ميدانية على شركات الصرافة بأمانة العاصمة صنعاء. مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة, 1(26), 29. https://doi.org/10.58963/qausrj.v1i26.164

جهة الاتصال الرئيسية:

د.ياسين سيف مقبل علي
تلفون: +967777469801
بريد النشر: info@qau.edu.ye

الجهات / المؤسسات:

انتماء الباحث: جامعة الملكة أروى
جهة التمويل: لا يوجد.

مجال البحث / الاختصاص:

المحاسبة.

رمز الاستجابة السريعة:

امسح الكود لزيارة موقع المجلة
Scan QR code to visit this journal on your mobile device.

ROR: 03ygqq617
ISSN : 2226 - 5759

becomes clear that the arithmetic averages of the multiplicity of purchasing power of the national currency and disclosure are greater than the hypothesis averages for each principle. It means that there is a significant effect of the multiplicity of the purchasing power of the national currency on the disclosure process, and thus the second hypothesis is fulfilled.

Keywords:

Purchasing Power, National Currency, Accounting Disclosure

مقدمة

المبحث الاول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة البحث

تعد تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية استخدام أكثر من عملة وطنية لعملية الشراء في أماكن مختلفة، كما يختلف قوتها الشرائية بقيمتين مختلفتين للعملة المحلية ووجود تفاوت في أسعار الصرف لنفس العملة في منطقتين مختلفتين مما أدا تعدد القوة الشرائية زيادة المستوى التضخم وارتفاع نسب عمولات التحويلات المالية الداخلية من محافظة الى أخرى وارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية وتعد تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية من المشكلات الذي تواجه المعدين للقوائم المالية في القياس والافصاح المحاسبي، وأن أداة القياس توصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المشروعات وتبين مركزها المالي، اذ ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر التي تشملها القوائم المالية لمنشاة معينة وتحدد مفاهيم القياس المحاسبي، واختلاف وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفعيل القوائم المالية المنشورة، وفي أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم،

ومن هذا المنطلق تبرز اهمية تسليط الضوء على القوة الشرائية للعملة الوطنية كونها تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدولة وكذلك لما لها من دور في عملية القياس والافصاح المحاسبي حيث تعتبر القوة الشرائية للعملة مهمة في عملية القياس والافصاح المحاسبي.

ثانياً: مشكلة البحث

يشير بعض المتخصصين الى ان العملة الوطنية في اليمن تعاني من مشكلات كثيرة وهو يعني أن تمت جوانب قصور في تسويات سعر الصرف للعملة الرقابة عليها تتطلب الوقوف عليها من اجل وضع المعالجات المناسبة، بناء علية ستتركز مشكلة البحث على دراسة واقع القوة الشرائية للعملة الوطنية وتأثيرها على القياس والافصاح المحاسبي وتحديد الخلل من اجل تلافيها مستقبلاً وعليه فيمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

Translation:

The effect of the multiple purchasing power of the national currency on measurement and accounting Disclosure

A field study on exchange companies in the capital, Sana'a

Dr. Yassin S. M. Ali

Assistant Professor, Department of Accounting, College of Economics and Administrative Sciences, Queen Arwa University

2023

Abstract:

This study dealt with the phenomenon of the existence of more than one exchange rate for one currency and aimed to identify the reality of the purchasing power of the national currency and to identify the most important problems and obstacles faced by the accountant when performing a currency in light of the multiplicity of the purchasing power of the currency and to know the problems that the national currency suffers from and to identify the reasons that led to the multiplicity Purchasing power of the national currency The local environment and access to a set of conclusions and provide recommendations and solutions in order to standardize the information of accounting disclosure, this study assumed that there is a statistically significant effect at the level (05%) between the multiplicity of the purchasing power of the currency and the accounting measurement process The level of (05%) between the multiplicity of the purchasing power of the currency and the process of accounting disclosure, and this study reached a number of results, the most important of which, it is clear that the independent variable has a degree of approval at a very high degree, as the multiplicity of the purchasing power of the national currency has a role in the process of accounting measurement and disclosure, as is clear The dimension of the dependent variable is in agreement with the degree of agreement, since the measurement dimension came in the first place and came after the disclosure in the second place, as it becomes clear that the role of the multiplicity of power is the Purchasing the national currency on the measurement process and accounting disclosure is a function at the level of 0.05 or less, so there is a statistically significant effect at the level of significance. The significance and this means that there is a significant effect of the multiplicity of purchasing power of the national currency on the measurement process, and thus the first hypothesis is fulfilled, as it

هل يؤثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على القياس والافصاح المحاسبي، ومن هذا السؤال تفرع السؤالين التاليين:

1. ما هو أثر تعدد القوة الشرائية للعملة على الإفصاح المحاسبي؟
2. ما هو أثر تعدد القوة الشرائية للعملة على القياس المحاسبي؟

ثالثاً: اهداف البحث

تتلخص اهداف هذا البحث فيما يلي:

1. التعرف على أثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على القياس المحاسبي.
2. التعرف على أثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على الافصاح المحاسبي.

رابعاً: فرضيات البحث

1. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (05%) بين تعدد القوة الشرائية للعملة وعملية القياس المحاسبي.
2. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (05%) بين تعدد القوة الشرائية للعملة وعملية الإفصاح المحاسبي.

خامساً: أهمية البحث

الأهمية العلمية: تكمن أهمية البحث في معرفة واقع القوة الشرائية للعملة الوطنية ومعرفة اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الجهات المعنية عند العمل المحاسبي ومعرفة المشاكل التي تعاني منها شركات الصرافة عند القيام بالتحويلات المالية والتعرف على الأسباب التي أدت الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية في الجمهورية اليمنية وأيضا تقديم مجموعة من الاستنتاجات وتقديم التوصيات والحلول المناسبة من اجل توحيد معلومات الإفصاح المحاسبي.

الأهمية العملية: يقدم الباحث معالجة لظاهرة جديدة لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية وأثرها على القياس والافصاح المحاسبي وفق المحدد المعروف بتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وهي اعتبار العملة القديمة عملة اجنبية في المحافظات التي تستخدم العملة الجديدة والعكس بالنسبة للعملة الجديدة، وحينها ستظهر لدى كل طرف فروق عملة يتم اقفالها في حـ/ فروق عملة، فاء ننأ نوصي بتطبيق هذه المعالجة لتقديم معلومة صادقة ومحايدة وقابلة للمقارنة.

سادساً: النموذج المعرفي للدراسة

يعتمد الباحث لتحقيق غرض البحث والوصول للأهداف المحددة على نموذج خاص بها.

شكل (1): يوضح نموذج البحث

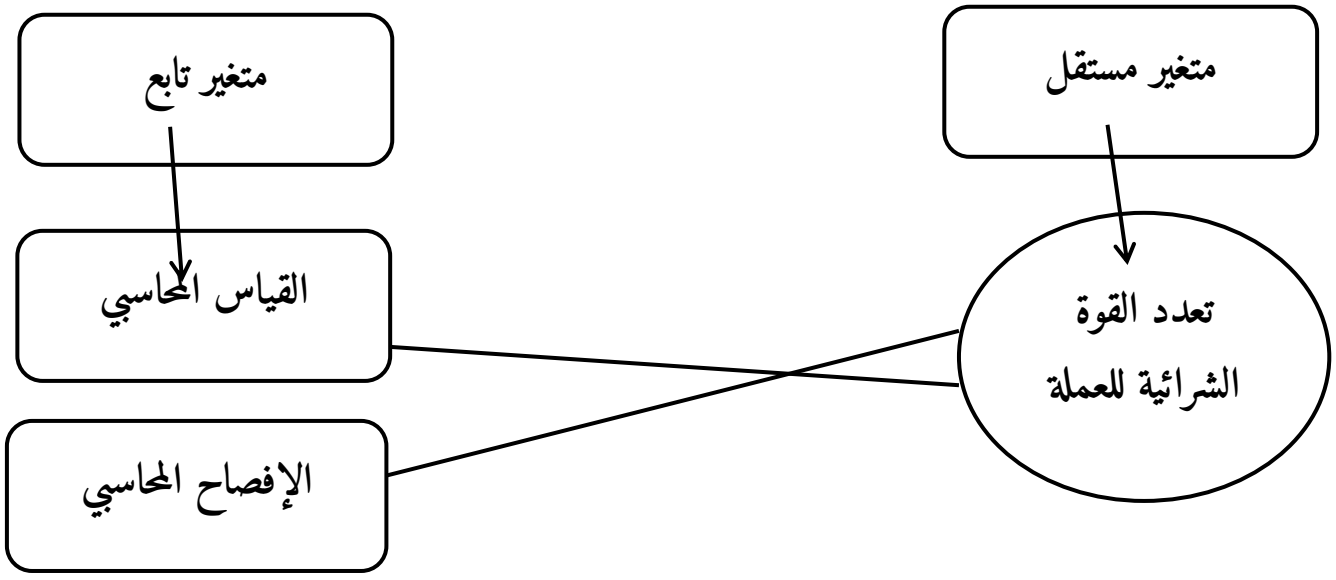

سابعاً: محددات البحث

المحددات الزمانية: للفترة 2021 /2022.

المحددات المكانية: شركات الصرافة في امانة العاصمة.

محددات الموضوعية: أثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على القياس والافصاح المحاسبي.

ثامناً: تعريفات إجرائية

1. **تعدد ألقوه الشرائية للعملة الواحدة:**
   - وهي تعدد مقدار ما يمكن شرائه بالعملة الوطنية من سلع وخدمات داخل نفس البلد.[1]

[1] وائل صديق، أستاذ مساعد ورئيس قسم للعلوم المالية والمصرفية، جامعة الملكة أروى، (2022م).

- وهي استخدام أكثر من عملة وطنية لعملية الشراء في أماكن مختلفة وفي حقيقتها أنها تعامل كعملة أجنبية في نفس البلد لأنه لا يمكن ان تقوم بإعداد مركز مالي وقائمة دخل بنفس العملة الوطنية وهي مختلفة في قوتها الشرائية وصحيح تعد الميزانية العمومية وقائمة الدخل بعملة واحدة سواء كانت في الطرفين واعتبار العملة الأخرى عملة أجنبية.[2]

2. **القياس المحاسبي**

وهو قرن الاعداد بأحداث المنشاة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء لملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة. [1]

3. **الإفصاح المحاسبي**

هو الالتزام بسياسة الوضوح والشفافية في إظهار جميع المعلومات المحاسبية والحقائق المالية الهامة عن الشركات المقيدة في السوق المالية،[2]

4. **التضخم**

وهو أما الزيادة في مستوى العام للأسعار أو الانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد والمستوى العام للأسعار هو المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات في مجتمع معين. [3]

تاسعاً: هيكل البحث

الفصل الأول: (القوة الشرائية للعملة)

البحث الأول: مفهوم القوة الشرائية للعملة والعوامل المؤثرة علية.

المبحث الثاني: حالة تعدد القوة الشرائية للعملة والأسباب والأثر على السوق اليمنية.

الفصل الثاني: (القياس المحاسبي)

المبحث الأول: القياس المحاسبي.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي في ظل التضخم.

الفصل الثالث: (الإفصاح المحاسبي)

المبحث الأول: مفاهيم الإفصاح والعوامل المؤثرة على الإفصاح.

المبحث الثاني: عدالة القوائم المالية في ظل تعدد القوة الشرائية للعملة.

جدول (1): جدول عرض الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان البحث	الأهـداف	النتـائـج
جمال مساعديه وشريف غياط2019م	العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم" دراسة بيانية	التعرض للجوانب والعوامل التي من شأنها التأثير في سعر الصرف، وذلك في ظل نظام سعر الصرف المعوم	أن التقلبات في قيمة العملات الوطنية تخضع لمنطق العرض والطلب وبذلك لا يمكن للحكومات السيطرة على التذبذب في سعر الصرف، إنما يتبع تغير عدة عوامل، التي تعكس مكانة الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ومنه يمكن أن نلخص الى أنه: إذا كانت قيمة العملة تتجه نحوي الارتفاع والتحسن، فإن الاعوان الاقتصاديين تزيد ثقتهم في العملة الوطنية مما يشجع الاستثمار.
بن بخمة ومحمد بوشه، (2018م)	معدل صرف الدينار الجزائري، بين فرضيتي تعادل القوة الشرائية وسيرورة النزهة العشوائية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980- 2017م).	تهدف هذه الدراسة الى التحقق من اتجاه سلوك معدل صرف الدينار الجزائري لفرضية تعادل القوة الشرائية او لسيرورة النزهة العشوائية، باستعمال معطيات شهرية تمتد من سنة 1980م حتى سنة 2017م، وباستعمال اختبارات جذر الوحدة للجيل الأول والثاني، الى جانب اختبارات جذر الوحدة ذات المقطع الهيكلي المتدرج وذات المقطع الهيكلي المفاجئ.	تبين نتائج الدراسة ان معدل صرف الدينار الجزائري يرتبط بعلاقة بعيدة المدى مع ما تقترحه فرضية تعادل القوة الشرائية في حالة المقطع الهيكلي المتدرج، عكس ذلك فإن هذه العلاقة معدومة في حالة المقطع الهيكلي المفاجئ او في حالة استعمال اختبارات الجيل الأول والثاني لجذر الوحدة.
دوحة سلمى		الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، الى	وتوصلت هذه الدراسة إلى ان سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري،

[2] هادي أحمد محمد الصياد، أستاذ مساعد، جامعة الملكة أروى، (2022م).

اسم الباحث	عنوان البحث	الأهـداف	النتـائــج
2015م	أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر.	جانب إبراز تأثير سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في اطار برنامج الاصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013	وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك. توصلت هذه الدراسة الى انفتاح الأسواق وتحرير العملات الاقتصادية بكافة أشكالها مع تزايد حركة رؤوس الأموال دوليا أدى الى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من الدولة الى أخرى بغض النظر عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية في أية دولة.
صحراوي سعيد، 2010	محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر.	هدف موضوع البحث الى استعراض أهم النظريات والنماذج التي تهتم بحث وتفسير تغيرات سعر الصرف، مع اختبار قدرة نظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في شرح وتفسير تحركات سعر صرف الدينار الجزائري باستعمال أسلوب التكامل المتزامن	ونتائج هذه الدراسة تعرف نظرية تعادل القوة الشرائية العالقة الموجودات بين سعر الصرف وتطور الأسعار في الدول موضوع الدراسة، كما تعبر هذه النظرية أساس تحديد النماذج النقدية لسعر الصرف، وترى النماذج النقدية سعر الصرف على أنه ظاهره نقدية اذ يتحدد بمجموعه من المتغيرات النقدية العرض النقدي النسبي، سعر الفائدة النسبي ومعدل التضخم النسبي، الى جانب متغير حقيقي يتمثل في الدخل الحقيقي النسبي، غير ان أثر هذا الأخير يتدفق من خلال قنوات نقدية.
AREF ABDULR (2006) AZZAK AHMED	ممارسات وسياسات المحاسبية المعتمدة حول (أثر التغيرات في أسعار الصرف التجارية الأجنبية	التعرف على ممارسات وسياسات المحاسبية المعتمدة حول (أثر التغيرات في أسعار الصرف التجارية الأجنبية	المناهج المحاسبية لترجمة البيانات المالية الأجنبية تتجاهل مشكلة التضخم. "كشفت الدراسة التحليلية والنقدية للمناهج النهج الحالي غير المتداول والنهج النقدي والنهج الزمني نهج السعر الحالي. تجاهل تمامًا آثار التضخم المحلي والأجنبي على ترجمة البيانات المالية لكيان أجنبي تأخذ الشركات حيز التنفيذ nt تقلب سعر الصرف أثناء تحديد ميزانيات رأس المال أو اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي ". بيان المعاملات بالعملة الأجنبية غير مفيد لاتخاذ القرار "يحتل عامل التمويل فئة متقدمة من بين المؤشرات الاقتصادية الأخرى في تصنيف العمليات الأجنبية إلى كيان أجنبي مستقل وعملية أجنبية

المبحث الثاني: القوة الشرائية للعملة

اولاً: مفهوم القوة الشرائية للعملة والعوامل المؤثرة علية

1. مفاهيم عن القوة الشرائية

أ. **مفهوم القوة الشرائية للنقود:** تعرف النقود بأنها مخزون للقيمة تستخدم كوسيط للتداول بموجب قانون، وأن قيمة الوحدة النقدية وهي القوة الشرائية لها تقاس بالموارد والخدمات التي يمكن الحصول عليها عن المبادلة في لحظة معينة، لذا فإن القوة الشرائية يمكن أن تتغير من فتره لأخرى بتغير المستوى العام للأسعار. [4]

ب. **مفهوم المستوى العام للأسعار:** يعبر مفهوم المستوى العام للأسعار عن المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، وأن التغير في المستوى العام للأسعار بالزيادة أو النقص قد لا يكون بنسبة واحد لجميع السلع والخدمات بل أحيانا تنخفض أسعار معينة أو خدمات معينة في حين ترتفع أسعار سلع وخدمات أخرى في نفس

الفترة ولكن مقدار التغير الأكبر هو الذي يحدد الاتجاه العام للتغير في المستوى العام للأسعار. [4]

ج. **القوة الشرائية:** هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بإحدى وحدات العملة على سبيل المثال إذا أخذ المرء وحده واحده من العملة إلى متجر في الخمسينات من القرن الماضي لكان ممكن شراء عدد أكبر من العناصر مما كان عليه الحال اليوم مما يشير الى أن العملة كانت تتمتع بقوه شرائية أكبر في الخمسينات. [5]

د. **مفهوم القوة الشرائية:** هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحده نقدية واحده حيث ترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة فترتفع بارتفاع سعر العملة وتخفض بانخفاضها وتحدد القوة الشرائية للعملة وتغيرات أسعار صرف العملة الواحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي حيث يؤثر بشكل مباشر على محركات الاقتصاد من انتاج واستهلاك وتنقسم القوة الشرائية الى قسمين:

- القدرة الشرائية الداخلية.
- القدرة الشرائية الخارجية. [3]

ه. **أرباح أو خسائر القوة الشرائية:** وهي المكاسب أو الخسائر الناتجة عن احتفاظ الشركة بأصول نقدية ثابتة أو التزامات نقدية ثابتة خلال فترة تغير القوة الشرائية لوحدة القياس بالزيادة أو النقص. [4]

2. العوامل المؤثرة على القوة الشرائية

أ. **العوامل المؤثرة على القوة الشرائية:** [4]

- معدلات التضخم: تساهم في تدني قيمة القدرة الشرائية لسعر صرف العملة أثر ازدياد أسعار المنتجات والخدمات بشكل عام لذلك فان الدول المستقرة اقتصادياً لديها القدرة على الحفاظ على ثبات معدلات التضخم السنوية وتخفيضها حيث الا تتجاوز 0,02 حيث أن لهذه النسبة الفائدة على حركه رأس المال والنشاط الاقتصادي.
- الازمه الاقتصادية والكساد: مقدار التأثير يتفاوت تأثيره على القوة الشرائية وفقا لنوع الأزمة وحجمها فقد ساهمت أزمة الرهونات العقارية لعام 2007م الى حدوث تضخم وتراجع كبير في القوة الشرائية الى وصولها لحد الفقدان.
- العرض والطلب: بمفهوم اقتصادي مبسط فإن زيادة المعروض من السلع والخدمات مقابل قله الطلب عليها يخفض من اسعارها أما زياده الطلب على السلع والخدمات مقابل نقص المعروض منها يرفع من أسعارها بالتالي عند زياده الطلب مع انخفاض العرض فان ذلك يؤثر على القوه الشرائية للعملة سلبا ويؤدي لضعفها أو انخفاضها، بينما زياده العرض من السلع والخدمات مع انخفاض الطلب عليها يؤدي الى انخفاض اسعارها بالتالي يزيد من القوه الشرائية للعملة أي يزيد من عدد السلع والخدمات والتي يمكنك شراؤها بالعملة بسبب انخفاض اسعارها الناتج عن زيادة المعروض منها مقابل انخفاض الطلب عليها وهو ما يطبق على الحالة السابقة من زيادة الطلب على السلع أو الخدمات مقابل انخفاض منها في السوق وهي قاعده تجاريه واقتصاديه بديهيه.
- النمو الاقتصادي: يؤثر النمو الاقتصادي البطيْ على القوة الشرائية سلبا ويسبب انخفاض قوه العملة الشرائية والعكس صحيح ويجدر الإشارة هنا إلى أن النمو الاقتصادي يقاس بمؤشرات اقتصادية رئيسية مثل الناتج المحلي الاجمالي ومبيعات التجزئة.
- العجز التجاري: يعرف العجز التجاري عندما يكون الفرق بين الصادرات والواردات لنفس الدولة بالسالب بمعنى أن قيمة وارداتها من السلع أكبر من صادراتها وهو ما يسبب انخفاض قيمة عملتها المحلية مقابل عملة شركائها الاقتصاديين وهو يؤثر على إضعاف القوة الشرائية للعملة المحلية.
- عرض النقد: ويقصد به كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، وعندما تزيد كمية النقود المتداولة بيد المستهلكين يدفعهم ذلك لمزيد من الشراء، ومزيد من شراء السلع والخدمات تعني زيادة الطلب عليها ما يعني ارتفاع اسعارها وارتفاع الاسعار يعني حدوث تضخم الأمر الذي يقلل من القيمة الشرائية لعملة الدولة، أما أذا ارادت الدولة زيادة القيمة الشرائية لعملتها فإنها تتخذ قرارات من شأنها تقليل ارتفاع الاسعار والسيطرة على التضخم ومنعه من الارتفاع من خلال بيع السندات الحكومية مقابل شراؤها من قبل المستهلكين ما يعني تقليل قيمة النقد المتداول في أيديهم يهدف تقليل عرض النقد وزيادة القوه الشرائية لعملتها.
- سعر الفائدة: اعتمادا على النقطة السابقة فإنه عندما يقلل البنك المركزي في دولة ما عرض النقد ترتفع أسعار الفائدة وعند ارتفاع أسعار الفائدة على القروض فإنها تثبط الكثيرين من التقدم للحصول على قروض فالقروض هنا تحرك عجلة الاقتصاد وقله الطلب على القروض بسبب ارتفاع سعر فائدتها يبطئ من النمو الاقتصادي الذي بدورة يؤثر سلبا على القوة الشرائية لعملتها.

ب. **ومن العوامل المؤثرة في سعر الصرف: توجد العديد من العوامل التي تؤدي الى حدوث تقلبات في أسعار الصرف ذكر منها ما يلي: [6]**

- يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، خاصة في حالة عدم اتخاذ إجراءات نقدية ومالية للحفاظ على قيمة العملة مرتفعة، فيتطلب الأمر تخفيض العملة في حالة الركود فيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

[3] القوة الشرائية للعملة، www.insee.fr 2015/02/13م.

[4] العوامل التي تؤثر على القوة الشرائية في الاقتصاد، الاعمال التجارية الصغيرة، استرجاع 2020م-6-5. تم تحريره.

- التغير في قيمة الصادرات والواردات: زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها فيترتب عن ذلك تغير في سعر الصرف وارتفاع في قيمة العملة الوطنية.
- درجة انفتاح الدولة مع الخارج تجاريا، ويمكن التعبير عنه بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيرا مع الخارج كلما ازدادت درجة الانفتاح، فالدول الصناعية تتميز بدرجة انفتاح كبيرة، وعادة ما تتعرض هذه الدول لصدمات خارجية فيؤثر ذلك على سعر الصرف.
- توفر احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على استقرار أسعار الصرف –عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت- ويساعد على حمايته من التدهور، والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية والخارجية.
- تدخلات السلطة النقدية في السوق بيع أو شراء لدعم قيمة العملة.
- ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية يجذب رأس المال الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة بسبب الطلب عليها، أما في حال ارتفاع أسعار الفائدة الدولية فهذا يحفز المستثمرين على طلب العملة الأجنبية وذلك للحصول على عوائد أكثر ف الأسواق الدولية، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وانخفاض سعر صرف العملة المحلية.
- يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي، وأيضا عدم وجود مناخ مناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ج. نظرية تعادل القوة الشرائية: [7]

جاء بهذه النظرية السويدي جوستاف كاسل، تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، إذن فإن تكلفة شراء سلعة ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني انه إذا كانت دولة D تعرف معدل التضخم أعلى من ذلك في الدولة E ، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدول E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي بالدولة D إلى خفض عملتها مقارنة بالدولة E وتخفيف قيمة تعادل جديد، وعليه فأن:

هذه النظرية تعتبر أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوى الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر مثلا إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة ويساوي 1 باوند في بريطانيا فإن سعر الصرف (R) للدولار إزاء الباوند هو:

$$\frac{\text{2 دولار}}{\text{2}}$$

(1) ..... (R)= 1 باوند

د. تحقق تعادل القوة الشرائية حسب نوع نظام الصرف المتبع

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تطبيق عدة نظم لسعر الصرف يمكن تلخيصها في نظامين رئيسيين:

نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف العائم أو المدار. امتد الأول بأشكاله المختلفة من الاستقلال الى أكتوبر 1994م حيث تم التخلي عن الربط الثابت بسلة العملات والتحول نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف، وقد دفعت أزمة المدفوعات الخارجية بالجزائر لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها تنفيذ برنامج للتكييف الهيكلي، الذي أسس لإنشاء سوق صرف ما بين البنوك حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار رقم 08/95 المؤرخ في ديسمبر 1995م والتحول من نظام ربط الدينار بسلة العملات إلى نظام التعويم الموجه أو المدار قصد تخفيض قيمة الدين وتحسين ميزان المدفوعات.

ه. أنظمة الصرف

هناك نوعين من أنظمة الصرف – أنظمة الصرف قبل انهيار نظام Bretton woods وأنظمة الصرف بعظ انهيار نظام Bretton woods- تم

معادلة (1): نظرية تعادل القوة الشرائية

$$\frac{\text{سعر الصرف الاتي للعملة في الزمن 0}}{\text{سعر الصرف الاتي المتوقع للعملة في الزمن1}} = \frac{\text{مؤشر السعر في الخارج}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

عرضهم في الشكلين التاليين:

- أنظمة الصرف قبل الانهيار:

شكل (2): أنظمة الصرف قبل الانهيار

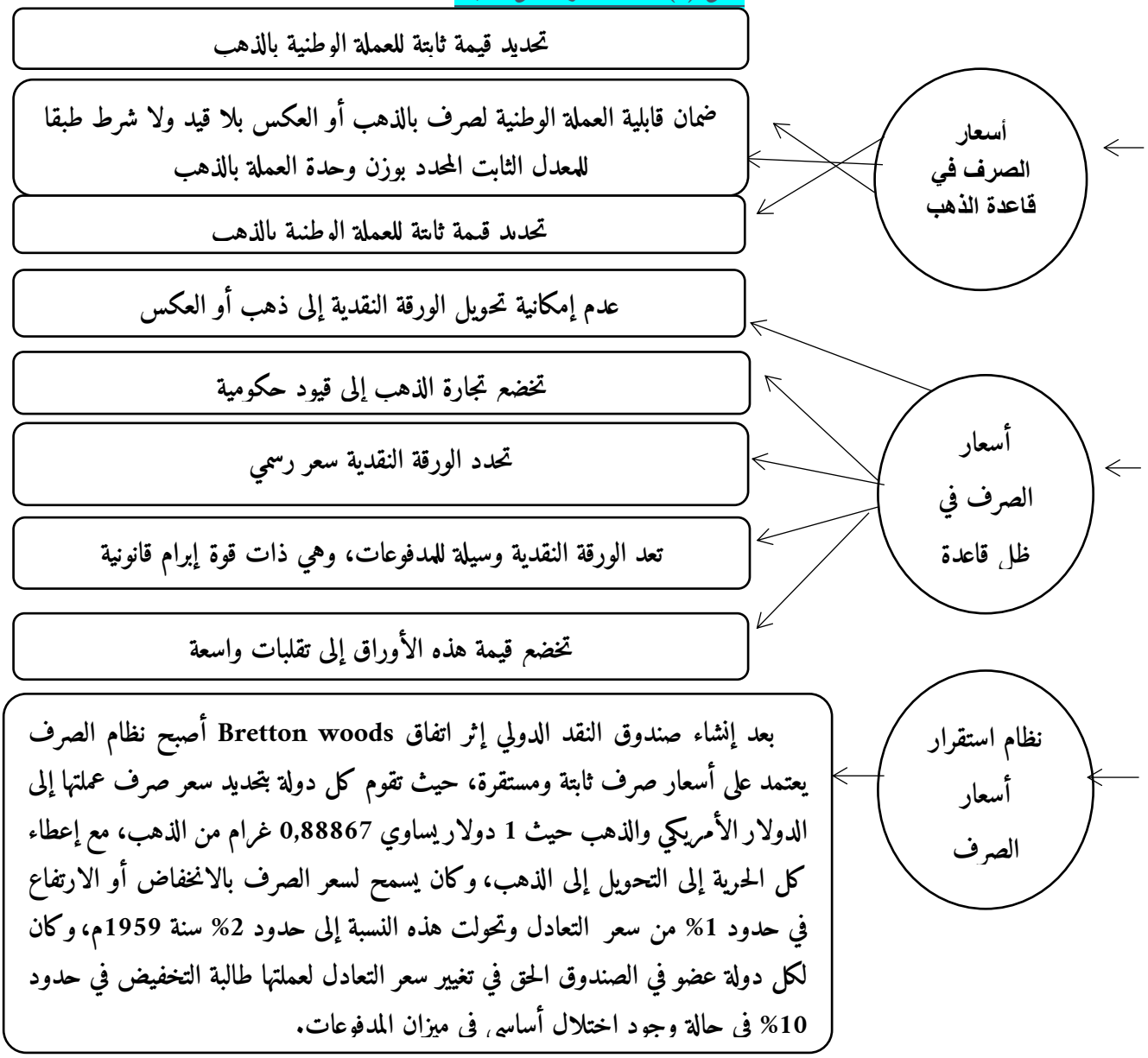

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مرجع

- أنظمة الصرف بعد الانهيار:

شكل (3): أنظمة الصرف بعد الانهيار

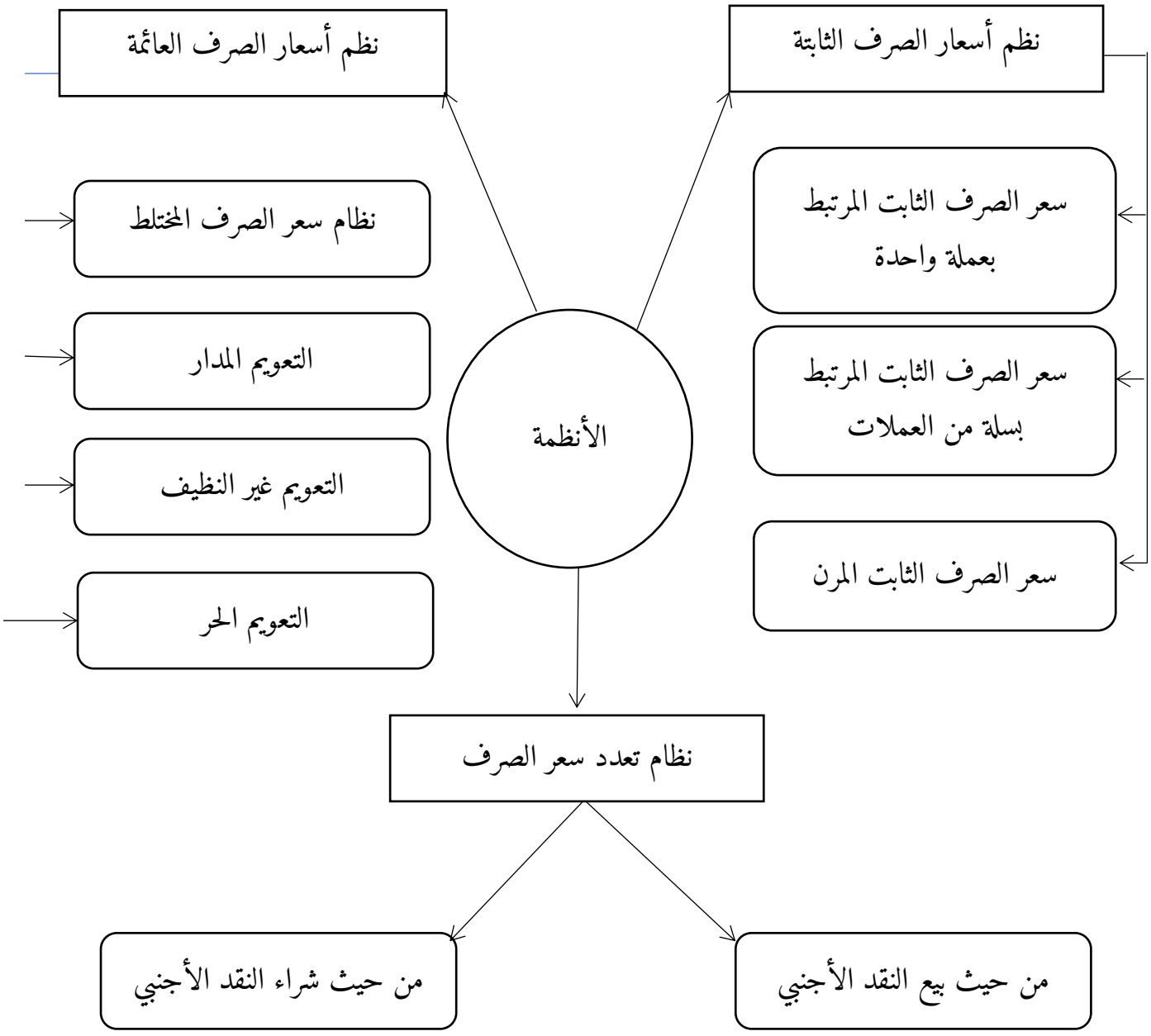

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مرجع

ثانياً: حالة تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة

والأسباب الأثار على السوق اليمنية

1. **حالة تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة:**

هناك حالات كثيرة لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية الواحدة تم التعبير عنها في النقاط التالية:

أ. أدت الحروب والأزمات المستمرة في اليمن الى ظهور العديد من الأزمات والأوضاع الاقتصادية منها أزمة العملة، كما ادى تنافس فرعي البنك المركزي اليمني في صنعاء وعدن منذ سبتمبر إلى انقسام في السياسة النقدية وبالتالي ادى الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية الواحدة.

ب. ادى إلى تقويض استقرار العملة المحلية بشكل متزايد ونتج عن هذا مؤخراً انهيار سريع وتام لنظام العملة اليمنية القائم على الريال الى اللجوء إلى استخدام العملات الصعبة في التعاملات المالية داخل البلاد مثل الدولار الامريكي والريال السعودي وأدى هذا الى زيادة الطلب على العملات الصعبة وانهيار القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ج. ارتفاع رسوم الحوالات المالية من عدن الى صنعاء بسبب اختلاف قيمة الريال اليمني بين صنعاء وعدن.

د. وصل سعر صرف للدولار في صنعاء إلى 600 ريال للدولار الواحد وسعر الصرف في عدن وصل إلى 1055 ريال للدولار الواحد.

ه. اختلاف أسعار السلع والخدمات بين المناطق والواقعة تحت سيطرة السياسة النقدية للبنك المركزي في صنعاء وبين المناطق الواقعة تحت سيطرة السياسة النقدية للبنك المركزي في عدن.

و. ظهور عملة جديدة للريال اليمني مما أدى الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية الواحدة.

ز. عدم قبول تداول الطبعة الجديدة العملة في صنعاء والمناطق الواقعة تحت سيطرة السياسة النقدية للبنك المركزي في صنعاء.

و مؤخرًا بسبب الصراع بين الاحزاب السياسية أدى الى حدوث حرب ذات وقيآ دوري ومحلي واختلفت الاوراق مما أدى هذا الى ظهور ظاهرة جديدة في العالم الاقتصادي والمحاسبي وهي وجود سعرين صرف للعملة الواحدة (العملة اليمنية) في المحافظات الذي تحت فرقا السياسيين سعر صرف 600 ريال للدولار الواحد والمحافظات الذي تحت فرقا السياسيين أخرين سعر الصرف 1055 ريال للدولار الواحد وهذا طرح تساؤل هل هذا الظاهرة اقتصادية أم محاسبية والراجح لحد الأن أن ظاهرة اقتصادية بسبب أنه أحد الاطراف طبع عملة بدون غطاء مما أدى الى تثبيت سعر الصرف في صنعاء ولاكن لا يوجد تثبيت للقوة الشرائية للعملة الوطنية، بينما في عدن لا يوجد تثبيت لسعر الصرف ولا يوجد تثبيت للقوة الشرائية للعملة الوطنية وهذا أدى الى تثبيت في سعر الصرف في إحدى طرف سياسي والعجز على تثبيت القوة الشرائية وفي المحافظات الاخرى سعر الصرف معوض والقوة الشرائية وهذا أدى التوازنية أنه ما يقال سعر الصرف العملة القديمة وسعر الصرف الجديدة وهو ليس سعر صرف هو أنه السوق اليمنية في كل المحافظات تتعامل بدولار وبسبب الانعكاسات السياسة والاقتصادية أدى الى. ارتفاع في سعر الدولار في احدى الجهات وثباتة في احدى الجهات الاخرى.

2. **أسباب تعدد القوة الشرائية**: لتوضيح حقيقة الامر وأسباب وجود تفاوت قسري في سعر الصرف: [5]

اولاً: نجح البنك المركزي في صنعاء في تثبيت فارق معتمد بين العملتين القديمة والجديدة بعد نجاحه في الاحتفاظ بالكتلة النقدية القديمة في صنعاء ومناطق سيطرته، ومنع التعامل بالعملة الحديدة، واعادته التعامل بقرابة 800 مليار ريال كانت معزولة بالبنك المركزي بصنعاء لغرض الاتلاف كعملة ممزقة انتهى زمنها الافتراضي واعادت استخدامها اضطراريا في تعاملاتهم اليومية بوضعها التالف الممزق.

ثانيا: فشل الحكومة المسيطرة على البنك المركزي في عدن في إيجاد أي حلول مصرفية لوقف الانهيار المصرفي المتسارع للعملة وغياب أي سياسة نقدية لدى بنكها المركزي المفترض في عدن.

ثالثا: تعمد حكومة عدن إغراق السوق المصرفية بالعملة المطبوعة لأكثر من ترليوني ريال قعيطي دون حاجة نقدية حقيقية لها، في ظل استمرار فشلها في الاحتفاظ بمركزها المالي بعدن وتصحيح الاختلال الفاضح في الدورة المالية.

رابعا: نجاح حكومة صنعاء في توظيف كل قدراته المالية وعلاقاتها المصرفية مع بنوك وشركات الصرافة المضاربة بالعملة وتجريف النقد الأجنبي من عدن ومناطق حكومة عدن بشكل مستمر لإبقاء الحاجة للدولار والريال السعودي مفتوحة مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرفهما بشكل متواصل.

خامساً: استثمار حكومة صنعاء لهيمنة المركز المالي لصنعاء كعاصمة تنتهي فيها الدورة بسبب احتضانها للإدارات العامة للبنوك والمصارف ومراكز الشركات التجارية وأغلب شركات الصرافة ورؤوس اموال أكبر التجار ورجال المال الأعمال والمستثمرين والمستوردين وغيرهم.

سادساً: تمكن حكومة صنعاء من كسر العزلة المالية إلى حد كبير باستخدام حسابات وسيطة بدلاً عن سويفيتات لإجراء تحويلاته المالية الخارجية والاحتفاظ بتدفق نقدي خارجي واجبار بنوك خارجية ومحلية على استمرار التعامل مع البنك المركزي في صنعاء بمن فيه البنك المركزي بعدن نفسه.

سابعاً: استمرار منظمات الأمم المتحدة وغيرها في التعامل مع مركزي صنعاء وتحويل أموال أنشطتها الاغاثية ومساعداتها عبر البنك المركزي في صنعاء بالعملة الصعبة إضافة إلى افتتاح أسواق سوداء بقطاعات مختلفة لتوفير النقد الأجنبي بهدف التمكن من استمرار تدوير مضارباتهم المفتوحة بالعملة وتحقيق فوارق يومية تصل احيانا إلى مليارات الريالات عبر الاذرع المصرفية المختلفة مقابل حصار التحالف وعرقلة استيراد الكثير من المواد وتعطيل مطارات وموانئ حكومة عدن.

3. **الأثر على السوق اليمنية**

أزمة العملة وانقسام البنك المركزي: شهد سعر صرف الدولار في السوق الموازي تصاعداً ملحوظاً مرتفعاً من حوالي 215 ريال/دولار في مارس 2015م إلى 485 ريال/دولار في ابريل 2018م، بمعدل تغير تراكمي بلغ 125.6%، لأسباب أبرزها محدودية تدفق موارد النقد الأجنبي إلى اليمن ونفاذ الاحتياطيات الخارجية ثم انقسام السلطة النقدية. وكانت تغيرات سعر الصرف أكثر شدة بعد نفاد الاحتياطيات الخارجية ونقل عمليات البنك المركزي إلى عدن مرتفعاً بـ 61% بين سبتمبر 2016م ومارس 2018م مقابل 41% بين مارس 2015م وسبتمبر2016 م. ورغم أهمية إيداع 2

[5] www.aden-im.net، 2022/2/8م، الثلاثاء، 5مساء.

مليار دولار مؤخراً لتهدئة تقلبات سعر الصرف، فإن استدامة الأثر الإيجابي لتلك الوديعة يتطلب حشد مزيد من دعم المانحين واستئناف الصادرات وتوحيد البنك المركزي اليمني.

شكل (4): متوسط سعر الصرف الموازي (ريال/ دولار)

المصدر: البنك المركزي اليمني

إن أزمة العملة الوطنية من القضايا شديدة الحساسية التي تؤثر على الوضع المعيشي لليمنيين في كل المناطق دون استثناء خاصة وأن اليمن يعتمد على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاته من السلع الغذائية. ولذلك، فإن ارتفاع سعر الصرف يعد من أكثر العوامل المؤثرة على أسعار المستهلك حيث قدر معد التضخم التراكمي بحالي 59.4 نقطة مئوية خلال الفترة ديسمبر 2014م – ديسمبر 2017م. وهذا يوجب على كل الأطراف إبقاء الوضع النقدي والمصرفي بعيداً عن الصراعات الجارية. لكن للأسف، لا زالت السلطة النقدية في اليمن منقسمة ومشلولة منذ سبتمبر 2016م، مما شكل تحد جديد أضيف إلى قائمة التحديات التي تواجه العملة الوطنية.[8]

المبحث الثالث: القياس المحاسبي

أولا: مفهوم القياس المحاسبي

يقصد بالقياس المحاسبي - تقليديا- تحديد قيم عدديه للأشياء أو الاحداث الخاصة بالمنشأة وأن يتم تحديدها بطرية تجعلها ملائمة للتجميع (مثل مجموع قيمة الاصول) أو التجزئة حينما يتطلب أي منها ظروف معينة، كما يتضمن القياس أيضا عملية التعيين والتبويب لذلك الشيء أو الحدث القياس في اللغة يعني المضاهاة بين شيئين أحدهما مقيس وهو موضوع القياس والاخر مقيس وهو المعيار المناسب المتفق عليه، وتجري عملية القياس بهدف التوصل لنتيجة تعرف بنتيجة القياس. أما في مجال المحاسبة فقد عرف kohler القياس بأنه: تطبيق نظام العد الاصلي أو الترتيبي على نتائج الملاحظة أو التحري وفقا لقواعد المحاسبة والمنطق أما لجنة أسس القياس المحاسبي فقد عرفت القياس المحاسبي بأنه* تعيين أرقام للظواهر الاقتصادية لماضية والحاضرة والمستقبلية

والتي تتعلق بوحدة المحاسبية على اساس المشاهدة وطبقا لقواعد الحساب والمنطق. أما *Kenneth* فقد عبر عن طبيعة القياس بقوله * أنه عندما يمكنك قياس ما تتحدث عنه وتعبر عنه

بالأرقام فأنت تعلم عنه بعض الشيء ولكن عندما لا يمكنك قياسه فإن معرفتك به تكون ضعيفة وذات طبيعة غير مرضية. ومن زاوية نتيجة القياس يرى Patonأن الموضوع الأساسي للمحاسبة يتمثل في المقابل الذي يتم قياسه والذي يتعلق بعمليات التبادل خاصة تلك التي تتعلق بالخدمات التي حصلنا عليها (التكلفة، المصروف) أو الخدمات الذي قدمناها (الايراد، الدخل).[9]

ثانيا: أركان القياس المحاسبي

أن عملية القياس تقوم على اربعة اركان تتمثل بالآتي: **[10]**

1. **الخاصية محل القياس**: والخاصية محل القياس بالنسبة للوحدة المحاسبية هي حدث اقتصادي تاريخي أثر في المركز المالي للشركة؛ وقد تكون له اثار اقتصادية متوقعة في الشركة؛ اذ ان عملية القياس تصب بشكل عام في مختلف مجالات القياس المحاسبي؛ فأذ أردنا ان نقيس المشتريات فأن السمة او الخاصية المختارة والتي ينصب عليها القياس هي قيمة المشتريات؛ كذلك قد تنصب عملية القياس على خاصية أخرى عدا خاصية القيمة كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للشركة او معدل دوران المخزون السلعي.
2. **المقياس المناسب للخاصية محل القياس**: يعتمد اختيار المقياس المناسب على الخاصية المحددة محل القياس فأذ كانت الخاصية المختارة القيمة؛ فأن المقياس المناسب لها هو وحدة النقد اما إذا كانت الطاقة الإنتاجية

محل للقياس فأن المقياس المناسب قد يكون عدد الوحدات المنتجة في الساعة.

3. **وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس**: هنا يتم التركيز على تحديد نوع وحدة القياس، أي إذا كانت الخاصية محل القياس القيمة، فأن المقياس المناسب هو وحدة النقد المثلة للقيمة بالدينار، الدولار، او غيرها.

4. **الشخصية القائمة بعملية القياس**: يركز على الشخص القائم بعملية القياس والتمثل بالمحاسب وماله من دور أساس كبير في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبي خصوصا في حالة عدم توافر الظروف الموضوعية للقياس، حيث يلعب التقدير دورا هاما في قياس عناصر القوائم المالية أي ان كثيرا من المعلومات المحاسبية تعتمد على إجراءات قياس غير مؤكدة لذا فأن تحقيق الدقة المطلوبة في القياس المحاسبي يعد امرا مستحيلا.

5. **تسلسل عملية القياس**: هناك انسيابية او تسلسل منطقي تمر بها عملية القياس وهي المراحل التي تمر بها الدورة المحاسبية وتمثل، (التصنيف، التسجيل، الترحيل، التجميع، المعالجة).

يختلف إطار عملية القياس المحاسبي ونتائجها تبعا لا اختلاف أغراض القياس والخواص محل القياس ثم تبعا لتغير القواعد المستخدمة في عملية القياس.**[11]**

ثالثاً: أساليب القياس المحاسبي [12]

وضع kam قاعدة لتخصيص الأرقام قبل القيام بالقياس المحاسبي وهي (مجموعة العمليات التي يجب ان تصمم للقيام بهذه المهمة او العملية). كما حدد viekery عدة أساليب من اجل القيام بعملية القياس المحاسبي:

1. **أسلوب القياس المباشرة**: يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الفردة او الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة الى ما يعرف بعملية الاحتساب المبنية على أساس ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ويتبع أسلوب القياس المباشر، على سبيل المثال، في قياس كلفة مكانة من خلال ثمنها المثبت في قائمة الشراء. وقد يتك تثين اجراء هذه الماكنة ضمن ما يسمى أسلوب القياس غير المباشر (المشتق) لا نه لا بد من الوصول الى كلفة المكانة على شكل وحدة واحدة من خلال عملية الاحتساب التي تشمل كافة اثمان اجراء المكانة في ان معا.

2. **أساليب القياس غير مباشرة (المشتقة)**: عندما يتعذر على القائمة بعملية القيا، قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لا بد من القياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة ان أمكن، ومثل على ذلك اجراء المكنة او اندثار اتها – كما في المثال السابق – وملاحظة ازدياد الاعتماد على الأساليب غير المباشرة او المشتقة في القياس، بعد تزيد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلات ومخرجات تعتمد الى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عمليه الاحتساب، وهي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة.

وفي مجال القياس بصورة عامة، القياس المحاسبي بصورة خاصة تعد القياسات الاولية او المباشرة بمثابة المدخلات لا أساليب القياس المشتقة او غير المباشرة، أي انه لا يمكن لعملية القياس غير المباشرة ان تنفذ دون ان تكون مسبوقة بعملية القياس مباشرة، علية فأن عملية القياس – باستخدام النسب – تعد من طرق القياس غير المباشر (المشتقة، لا نها معتمدة على قياسات مباشرة اولية تمت لمفردات محلا للقياس) كالنسبة المالية.

3. **أساليب القياس التحكمية (الجبرية)**: تتشابه أساليب القياس هذه مع أساليب القياس المشتقة، ولكن ينحصر الفرق الرئيسي بوجود قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس المشتقة، أما أساليب القياس التحكم فأنها تفتقد مثل هذه القواعد، مما يجعلها عرض لا ثار التحيز الناتج عن التقديرات والاحاكم الشخصية للقائمين بعملية القياس.

رابعا: أسس، ومشاكل القياس المحاسبي

1. **أسس القياس المحاسبي**: توجد عدة أسس لقياس قيمة عناصر القوائم المالية نذكر منها: [11]

1.1 **التكلفة التاريخية**: تعتبر التكلفة التاريخية الأكثر استعمالا في الوقت الحالي، وهي تعبر عن القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية كما جاءت في فواتير الشراء أو تكلفة الانجاز، كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدرة، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل السلع والخدمات التي استلمتها أو سوف يتم استلامها. ومن أهم مميزات استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي ما يلي:

-1 تمثل التكلفة التاريخية الحقيقة الفعلية للحدث المالي للتكلفة المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام.

-2 يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية الى عمليات حدثت فعلا وليست عمليات افتراضية أو تقديرية.

-3 يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا البديل الى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل القوائم المالية أكثر موثوقية.

1.2 **القيمة العادلة**: القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (الأدوات المالية الاعتراف والقياس) هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفان، كل منه لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق يتعاملان بإيراد حرة. ووفق للمعيار الأميركي رقم 157 (مقياس القيمة العادلة) فان القيمة العادلة هي

السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو لتسوية التزام (سعر الخروج) في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

كما عرفتها لجنة التقييم الدولية في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: هي مبلغ تقدير يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة.

2. مشاكل القياس المحاسبي:

2.1 عيوب مبدأ التكلفة التاريخية: تتمثل عيوب استخدام التكلفة التاريخية فيما يلي: **[11]**

1- غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.
2- تخلق صعوبة في عملية تأمين المقارنة بين المعلومات المحاسبية.
3- انخفاض راس المال وحقوق الملكية من خلال توزيع الأرباح الوهمية.
4- يعتمد مبدأ التكلفة التاريخية على مبدأ تحقق الايراد، فيتم تأجيل الاعتراف بتغيرات قيم الأصول والخصوم الناتجة خلال الفترة الحالية الى حين تبادل تاريخي مع طرف خارجي في الدورة أو الدورات التالية ومثل هذه الأخطاء تجعل نتيجة الدورات غير صالحة لتقييم الأداء والمقارنة.
5- التعارض الناشئ عن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في ظروف التضخم، حيث تقاس الإيرادات بالقيمة الجارية بينما تقاس المصروفات بالقيمة التاريخية مما يظهر عدم موضوعية المقابلة.
6- يسقط مبدأ التكلفة التاريخية الكثيرة من الأصول غير الملموسة من سجلات المؤسسة مثل العلامة التجارية، شهرة المحل المنتجة ذاتيا، المعرفة التقنية التي اكتسبتها المؤسسة، بسبب عدم حدوث عملية تبادل حقيقي مع طرف خارجي الذي يشترطها المبدأ في إثبات الاحداث المالية.
7- عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في حالة ارتفاع الأسعار تكون معدلات الربح أو معدلات الاستثمار غير سليمة وذلك بسبب:
8- المبالغة في الأرباح التي تتضمنها قوائم الدخل.
9- قيمة راس المال وقيمة الأصول تظهر كلها أو بعضها بالقيمة التاريخية وهي تقل كثيرا عن قيمتها الجارية. أساس التكلفة تاريخية: يستند أساس التكلفة التاريخية على مبررات كثيرة أهمها:[13]

- إمكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية الامر الذي يوفر لنا حركة أكبر من الموضوعية وبتالي إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- أساس التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر الاخرى المكونة للأطهار الفكري للمحاسبة المالية.

خامساً: علاقة القياس المحاسبي بتعدد القوة الشرائية

كما هو معروف يستخدم النقد كوحدة قياس باعتباره وسيلة ويفترض الثبات في وحدة النقد ولكنة مع تعير الوحدة الشرائية باستمرار فإنه من الصعب الاعتماد فرضية ثبات وحدة النقد وذلك بسبب عدم تمثيلها للواقع. فقد ان أحد أهم وظائف النقود كونها مخزنا للقيمة ووسيط للتبادل، واضطراب المعاملات بين الناس (دائنين ومدينين ومستثمرين)، وتخلي المواطنين عن عملتهم الوطنية ولجوئهم الى عملات أخرى، تعرض المنافسة المحلية الى منافسة شديدة من الخارج، وازدياد عجز ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الطلب على السلع المحلية وزيادة الطلب على السلع المستوردة. وبسبب تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية ادى الى صعوبة في عملية القياس المحاسبي وظهور الكثير من المشاكل في القياس المحاسبي.

سادساً: القياس المحاسبي في ظل التضخم

1. **مفهوم التضخم**: لقد نشأ جدل في الفكر الاقتصادي لتحديد مفهوم التضخم وسوف نؤكد فيها يلي على الاتجاهات الرئيسة لتعريف التضخم وهي:

أ. الاتجاه الاول سعى الى تعريف التضخم في ضوء مسبباته فيرى مثلاً (Goulbom) التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قدرا قليل من السلع كما يعرفه ((milton)) (Friedman) بأنه الزيادة المفرطة في كمية النقود وجلي ان التعريفين السابقين يسعيان الى التأكيد على ان التضخم ظاهرة نقدية صرفه من خلال أيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والاسعار كنتيجة.

ب. الاتجاه الثاني لتعريف التضخم يهتم بأسبابه ومظاهره الخارجية فعلى سبيل المثال الاقتصادي (Emile James) يعرف التضخم بأنه حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكين زيه عموماً.

ج. الاتجاه الثالث لتعريف التضخم يركز على مظاهره، ويتبني هذا الاتجاه غالبية الاقتصاديين في الوقت الحاضر، حيث يعرف التضخم بأنه وجود اتجاه نحو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

وعلى اية حال رغم ما نشأ من جدل في الفكر الاقتصادي لتحديد مفهوم التضخم وتعدد النظريات والمذاهب التي فسرت التضخم الا وأنها أجمعت على ان التضخم هو التدهور المستمر في القوة الشرائية للنقود ونتيجة الارتفاع الاسعار.

التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي الى زيادة في الأسعار، سواء ظهرت

تلك الزيادة من خلال عرض النقود، او ظهرت من خلال الطلب على النقود (الانفاق النقدي). [14]

2. **مشكلات التضخم**: يؤدي التضخم الاقتصادي الى حدوث مشكلات في القرارات التي تتخذها الوظيفة المالية ومن بين هذه المشكلات ما يلي:[15]

أ. يؤدي التضخم الاقتصادي الى ارتفاع أسعار الفائدة: أن ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة العملة النقدية يدفع المودعين والمستثمرين والمقوضين الى طلب اسعار فائدة أعلى من الاسعار الاعتمادية لغرض تعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود أو العملة النقدية ونتيجة لانخفاض أسعار السندات فإنه تزداد أسعار الفائدة.

ب. يؤدي التضخم الاقتصادي الى صعوبات التنبؤ والتخطيط للمصروفات والايرادات: لا يمكن التنبؤ بصورة صحيحة وموضوعية في الايرادات المتوقعة أو المصروفات التي ستنفق مستقبلاً وذلك بسبب التقلبات بالأسعار وخاصة الارتفاع في مستواها العام.

ج. يؤدي التضخم الاقتصادي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال: تستلزم عملية الاستثمار في الشركات توفير موارد مالية كبيرة لشراء موجودات ثابتة، وحيث ان التضخم الاقتصادي يؤثر ارتفاع أسعار الموجودات الثابتة فإن يتطلب من الشركة توفير الأموال أو البحث عنها من أجل اقتناء الموجودات الثابتة.

د. يؤدي التضخم الى صعوبات محاسبية، من المعروف أن الوظيفة المالية تعتمد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات، وطالما أن هذه القوائم لا تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وهي مضلله فإنه من المؤكد أن تواجه الوظيفة المالية صعوبات في عملية اتخاذ القرارات في أي نشاط من أنشطتها الاعتيادية.

3. **معالجات التضخم:**

أ. **أهداف معالجة وتعديل أثار التضخم:**

1- أهمية تعديل البيانات المحاسبية.
2- البيانات المحاسبية المشمولة بالتعادل.
3- اهتمامات الاداريين.
4- اهتمامات المستثمرين.

رابعا: القيمة الجارية:

يقصد بالتغير في المستوى الخاص للأسعار تغير سعر سلعة أو خدمة معينة في سوق معينة بذاتها ووفق شروط دفع وتسليم متعارف عليها. ويتغير سعر سلعة أو خدمة معينة لأسباب عديدة، أهمها: التغير في أذواق المستهلكين وبتالي الطلب على السلعة، تحسينات تكنولوجية، مضاربة، تغيرات طبيعية أو اصطناعية في عرض السلعة او الخدمة، كنتيجة للتغيرات في قيمة النقود: ظروف التضخم أو الانكماش الاقتصادي.

تسمى محاسبة التغير المستوى الخاص للأسعار عادة بمحاسبة القيم الجارية Current Value Accounting. ونعرض فيما يلي أسسها:

أ. **أسس القيمة الجارية**: [16]

ب. يمكن النظر الى محاسبة القيمة الجارية على أنها تعديل البيانات التاريخية وفق الأسعار الخاصة بأصول المنشأة وليس وفق المستوى العام للأسعار، وأن هذا التعديل يثبت في السجلات حيث تعتمد القيم الجديدة الجارية. وهذا يعني ان محاسبة القيمة الجارية تمثل بديلاً للقياس المحاسبي التاريخي، وأن هذا البديل الجديد يهدف عكس التغيرات الخاصة في الأسعار التي تهم المنشأة.

ج. إن محاسبة القيم الجارية هي بديل الحقيقي للمحاسبة التقليدية وفق التكاليف التاريخية. ففي محاسبة القيم الجارية ليس الأمر مجد إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية باستخدام وحدت القياس موحدة القيمة، إنما هي خروج عن أهم قواد ومبادئ محاسبية التكاليف التاريخية،

د. في محاسبة المستوى العام للأسعار كان التعديل شاملاً لكافة بنود القوائم المالية سواء النقدية أو غير النقدية. أما في محاسبة القيمة الجارية فيقتصر التعديل على الاصول غير النقدية. وتبقى الاصول النقدية دون تعديل لأنها تظهر دائمًا بأسعارها الخاصة التي لا تتغير من وقت لآخر. لذلك، لا تظهر في محاسبة القيمة الجارية مكاسب أو خسائر في القوة الشرائية العامة للبنود النقدية.

ه. إن تباع محاسبة القيم الجارية يؤدي الى الاعتراف بمكاسب أو خسائر حيازة الاصول غير النقدية وذلك بمجرد حدوث تغير في أسعارها الخاصة ارتفاعا أو انخفاضاً، أي يؤدي الى تجنب أخطاء التوقيت الملازمة لنموذج التكلفة التاريخية. وتعد هذه النتيجة إحدى مزايا تطبيق مؤشر. هام لتقييم كفاءة الأداء الإداري، خاصة في مجال المضاربة على أسعار الاصول.

ب. **القيمة الجارية المعدلة**

تقوم هذه الطريقة على مبدأ الى أي مدى تتوافق التغيرات في المستوى العام للأسعار مع التغيرات في المستوى للأسعار، وتحسب وفق العلاقة التالية:

التغير النسبي للأسعار= التغير في المستوى العام للأسعار – التغير في المستوى الخاص للأسعار

يطبق مفهوم القيمة الجارية المعدلة إما على أساس أسعار الشراء في هذه الحالة فالنموذج المستخدم هو التكلفة الاستبدالية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار، أما إذا استخدمت أسعار الخروج كأساس فالنموذج المستخدم هو صافي القيمة البيعية الجارية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار.

ج. **مزايا طريقة القيمة الجارية المعدلة**

1. تساعد على أبرز التغيرات في المستويات العامة والخاصة للأسعار وبالتالي هي تتفادى أخطاء التوقيت والقياس، كما تسمح بأبرز الأداء الحقيقي للمؤسسة وكفاءتها في استخدام الموارد.
2. تتلاءم أكثر مع فروض الاستمرار، حيث تتيح للمؤسسة فرصة لاستبدال أصولها المستنفذة، كما تكون المعلومات المعدة على أساسها ملاءمة لاتخاذ القرارات.
3. تظهر الواقع الاقتصادي للمؤسسة بأبرز الأحداث التي أثرت على القوائم المالية خلال الفترة.
4. تسمح بإجراء العمليات الحسابية وعمليات المقارنة بين عناصر القوائم المالية كونها توفر التجانس بين مختلف العناصر.
5. تتفق مع مفهوم الاصل باعتباره منافع اقتصادية متوقعة ومفهوم التقييم المحاسبي الذي يرتكز على العمليات التي قامت بها المؤسسة والأحداث التي أثرت عليها خلال فترة زمنية معينة.

د. **عيوب القيمة الجارية:**

تتمثل عيوب هذه الطريقة فيما يلي:

1. غياب الموضوعية نظرا لاعتمادها على التقدير في تحديد القيم الجارية في الكثير من الحالات.
2. غير قابلة للتحقق لغياب مستندات الإثبات، واختلاف نتائجها بين مختلف الأشخاص.
3. توافقها مع بعض المبادئ المحاسبية كمبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ الثبات، القياس الفعلي، الحيطة والحذر، تحقق الايرادات
4. صعوبة تطبيقها في الواقع كونها تتطلب الجهد، التكلفة والوقت.[17]

5. **التكلفة التاريخية المعدلة:**

يسميها البعض طريقة وحدة النقد الثابتة القيمة، ويتم تعديل وحدة القياس المستخدمة بمعامل تعديل معين يتغير بتغير معدل التضخم وذلك قصد تثبيت قيمتها الشرائية كخطوة لا بد منها لإلغاء تحيز القياس الذي تتضمنه البيانات المحاسبية المعدة حسب مدخل التكلفة التاريخية، وتستخدم أداة الارقام القياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار لتعديل البيانات المقاسة على أساس التكلفة التاريخية وهناك عدة أرقام عامة قياسية تستخدم في هذا التعديل، ولعل أكثرها شيوعا هي:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
2- الرقم القياسي لأسعار الجملة.
3- الرقم القياسي للأسعار المرتبطة بمعدل التغير الذي يحدث في اجمالي الناتج القومي. [17]

وتهدف الى تعديل القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية من خلال تعديل الاصول والخصوم والايرادات والمصاريف باستخدام وحدات نقدية لها قوة شرائية متجانسة. وعليه فإن وحدة القياس يجب أن تكون موحدة مع الاحتفاظ بنفس أساس القياس المستخدم في القوائم المالية مثل التكلفة التاريخية ، حيث يتم إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية على اساس التكلفة التاريخية ثم يتم تعديلها بالأرقام القياسي العام للأسعار، ويوكن مقدار الربح للمؤسسة هو المبلغ الذي يمكن توزيعه على المساهمين أو الملاك بعد المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر، ووفقا لمدخل القوة الشرائية العام فالعناصر غير النقدية مثل المخزون ومعدات والآلات يتم تعديلها لتعكس القوة الشرائية العامة ، وهي غالبا ما تكون القوة الشرائية في نهاية الفترة المالية.

6. **سلبيات طريقة التكلفة التاريخية المعدلة:**

تعرضت محاسبة وحدة النقد الثابتة الى العديد من الانتقادات التي قيدت من استخدامها في المؤسسات، تتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

1. لا تحقق انسجاما مع الموضوعية، إذ أن أسعار الاصول لا ترتفع بالمستوى نفسه في لحظة زمنية معينة.
2. الخلط بين الارباح أو الخسائر الظاهرية أو الوهمية الناجمة عن حيازة الاصول أو الالتزامات النقدية، والارباح أو الخسائر الناتجة عن حيازة الاصول غير النقدية.
3. تتجاهل تغيرات المستوى الخاص لأسعار بعض السلع والخدمات التي تهم الادارة في العملية الانتاجية. [18]

علاقة التضخم بتعدد القوة الشرائية

يؤثر تضخم بصورة كبيرة، في تعدد القوة الشرائية، كما يُحدث الكثير من الاضطرابات في العملة، ويؤدي إلى ظهور عجز في الميزانية العامة للدولة، وللتضخم أثر كبير على تعدد القوة الشرائية للعملة، حيث أن ارتفاعه يؤدي تدريجيًا إلى فقدان العملة لقيمتها الحقيقية على المستوى المحلي مقابل العملات الأجنبية، وذلك نتيجة وجود ارتفاع كبير على مستوى الأسعار، مع وجود ثبات في الإنتاج وثبات في مستوى الدخل العام للفرد.

تمثل الشركات وحدات اقتصادية منتجة للسلع والخدمات في المجتمع ويضع على عاتقها تلبية احتياجات المجتمع المادية والمعنوية وهذا أدى الى ظهور مشكلات اقتصادية وكان لابد من الشركات أن تتأقلم معها وأهم هذه المشكلات الاقتصادية هي ظاهرة التضخم و تعدد القوة الشرائية وما يرافقها من احتياجات المجتمع المادي والمعنوي وهذا أدى الى ظهور مشكلات اقتصادية وكان لابد من التي تتفاقم في الجمهورية اليمنية بشكل كبير في الشركات الصناعية التي تستخدم التكلفة التاريخية أساسا في نظرا لأهمية ظاهرة التضخم وتعدد القوة الشرائية في الحياة الاقتصادية ولكونها تساهم في أكثر المشكلات المحاسبية مشكلات فق القياس المحاسبي.

لذلك ادى تعدد القوة الشرائية للعملة الى زيادة معدلات التضخم وعدم القدرة على السيطرة عليها.

المبحث الرابع: الافصاح المحاسبي

اولاً: مفهوم الإفصاح والعوامل المؤثرة على الإفصاح

1. مفاهيم الافصاح وتطوره:

تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح أهميته، فقد عرفه Hendrik sonبأنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته. في حين عرفه choi بأنه نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو اخرى بما يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية. فالتعريفان السابقان ينظران للإفصاح كأداة يتم من خلالها استقراء الأداء المستقبلي للشركة وبما يساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية [19] كما عرف بانه ارفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتضمن بنود خاصة بالأحداث والأنشطة الاقتصادية لشركة ما من اجل جعل تلك القوائم معبرة بصورة كافية عن المركز المالي لها. [20]

إن مصطلح الإفصاح يستخدم في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية. وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهوم للقارئ الواعي ودون لبس أو تضليل من هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي. ويجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن أيضا من خلال التقارير المالية بكاملها. [4]

عرف Cooke الإفصاح المحاسبي بأنه يشتمل على البنود الاختيارية والإلزامية الواردة بالتقارير المالية والملاحظات على الحسابات وتحليلات الإدارة للعمليات التي تمت خلال العام الحالي والمتوقعة خلال العام المقبل وأية معلومات إضافية أخرى.

بينما يرى أخر ان الإفصاح المحاسبي عبارة عن إفصاح القوائم المالية الختامية عن السياسات المحاسبية والمعلومات المحاسبية بصورة كاملة وشاملة وواضحة بالإضافة الى الإيضاحات

المتممة لهذه القوائم وذلك بهدف تمكين الاطراف المتعاملة مع هذه القوائم من اتخاذ القرارات.[21]

ويتبين من التعريفات السابقة أنها لم تهتم بتوضيح نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، لذلك يرى الباحث أن يتم تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه عبارة عن وسيلة الاتصال الرئيسية التي تزود مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المالية وغير المالية عن الأداء الاقتصادي للمنشاة بما يساعد على اتخاذ القرارات.

ويرى الباحث عند تقديم تعريف الإفصاح المحاسبي لابد من التميز بين المستخدمين أي وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة المؤسسة حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة مما يسهل الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب ووجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يرتبط بضرورة إعداد قوائم مالية.

2. العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي: [4]

يمكن القول إن هناك اتفاقا عاما بين كتاب على أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح بالقوائم المالية. كأي ممارسات ومعايير محاسبية أخرى، إن ممارسات ومعايير الإفصاح تخضع وبشكل ملحوظ لتأثيرات العوامل البيئية السائدة بكل دولة، مثل هذه العوامل، العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية ودرجة ومستوى التعليم بالدولة. وباختلاف هذه العوامل من دولة الى اخرى بالإضافة الى شكل وطبيعة المنظمات ومصادر تمويلها فإنه من المتوقع أن تكون هناك اختلافات في الممارسات ومعايير الإفصاح من دولة الى أخرى.

من أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي: -

أ. **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:**

في كل دولة لابد أن تعطي الشركات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك الشركات. أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة. في العموم حدد Foster مجموعة الأطراف التالية من المهتمين بالشركات:

- حملة الأسهم الحاليين والمتوقعين- فهم يحتاجون للمعلومات لغرض القرارات الاستثمارية والرقابة عن الادارة.
- المديرين.
- العمال.
- المقرضين والمحولين.
- الزبائن "العملاء".
- الحكومة وكلاتها التنظيمية.

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في "المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين ومستخدمي آخرين مهتمين باتخاذ قرارات رشيدة في الاستثمار والإقراض وقرارات أخرى مشابهه ".

وبناء على لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC فإن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية هم "حملة الأسهم والدائنون (الحالين والمتوقعون) والعمال، مجموعة أخرى مهمه من المستخدمين تشمل على الممولين والعملاء واتحاد التجار والمحللين الماليين والإحصائية والاقتصاديين والضرائب والسلطات التنظيمية " في حين المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية في العديد من الدول النامية والدول ذات الاقتصاد المركزي هي الحكومة.

ومن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

بقي أن نشير الى أن مجال ومدى الإفصاح بالقوائم المالية واسع في الآونة الأخيرة نتيجة للتحول السريع نحو العولمة في الأنشطة التجارية والاستثمارية، وكذلك نتيجة لزيادة الوعي والاهتمام بالآثار السلبية للشركات على البيئة المحيطة بها، كل هذا ألزم الشركات بزيادة الإفصاح المحاسبي ونوعيته. فالشركات اصبحت محاسبة ليس فقط أمام المستثمرين والمقرضين بل امتد هذا ليشتمل على المستهلكين والممولين والعمال واتحادات العمال واعضاء المجتمع المحيط بالشركة بشكل عام، من هنا اصبحت هناك ضغوط جديدة على الشركات لتقديم معلومات أكثر لخدمة أغراض كل تلك الفئات.

إن مجال الإفصاح بالقوائم المالية يظل قيد التطور حيث مازالت تكتنفه العديد من المشاكل نتيجة لتوسيع قاعدة المستخدمين للقوائم المالية للشركات فعدد المستخدمين ومطالبهم متزايدة ومتعددة ومن الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق علية بحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية، كما أنه على العكس من تكاليف الإفصاح فإن منافع الإفصاح من الصعب إن لم يكن من المستحيل قياسها.

ب. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي Accounting regulation approachesالمتبناة بكل دولة. كما أشرنا سابقا بالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي لا توجد لجنة المعايير المحاسبية ASB أو هيئة معايير المحاسبة المالية FASB لخطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة.

ج. المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة الى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات: -

- الجمعية الاقتصادية الأوربية EEC.
- منظمة الأمم المتحدة UN.
- منظمة التعاون الاقتصادي وتنمية OECD.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية LASC. [4]

ومن العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي: في إطار هذا ظهرت عوامل عديدة تفعل من أهمية مبدأ الإفصاح وتتمثل بما يأتي: [22]

- **عوامل بيئية:** حيث تختلف المعلومات المالية المقدمة في شكل قوائم وتقارير مالية من دولة لأخرى ولأسباب اجتماعية، سياسة، اقتصادية، وعوامل تاريخية عن حاجة المستفيدين.
- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** حيث تتأثر درجة الإفصاح عن المعلومات في مدى توافر الملاءمة والثقة بهذه المعلومات إضافة إلى القابلية للتحقق والمقارنة.
- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** مثل حجم الوحدة الاقتصادية، عدد المساهمين، القوانين المعمول بها، المدقق الخارجي والضوابط التي تستلزمها عملية التدقيق.

فضلاً عن عوامل أخرى تؤثر في مبدأ الإفصاح مثل التشريعات والقوانين المحلية والتعليمات المحاسبية الخاصة بالإفصاح لوظيفة المؤسسة والأغراض الضريبية والرقابة..... إلخ.

3. أنواع الإفصاح المحاسبي: [23]

هناك أنواع مختلفة للإفصاح المحاسبي يمكن تصنيفها حسب عدة معايير منها:

أ. معيار الإلزام: يصنف الإفصاح المحاسبي حسب هذا المعيار إلى نوعين من الإفصاح هما:

- **الإفصاح القانوني (الإجباري):** هو ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى ما تقضي به بعض التشريعات والقوانين لتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة ويشمل هذا النوع من الإفصاح ما يلي:
  1- السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب اختيارها وكذا الدوافع الاقتصادية لتغييرها.
  2- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة أو حالة الاندماج.
  3- المكاسب والخسائر المحتملة.
  4- الأحداث اللاحقة.
- **الإفصاح الاختياري (الإضافي):** يرفع هذا النوع من الإفصاح المحاسبي إلى درجة الإفصاح الشامل بهدف تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة من حيث شفافية ومصداقية قوائمها المالية.

ب. معيار حدود الإفصاح: ويظهر ذلك في حدود ثلاث مستويات من الإفصاح هي كما يلي:

- **الإفصاح الكامل (الشامل):** هو توصيل إلى مستخدمي القوائم المالية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي كذلك يعني أن القوائم المالية الصادرة يجب أن تضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة.
- **الإفصاح المحدود (الكافي):** يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وفق مقتضيات المعايير المحاسبية بما يساعد على اتخاذ القرارات ومفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق.
- **الإفصاح العادل:** يهتم بالرعاية المتوازية لاحتياجات جميع الأطراف المعنية فالقوائم المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها مفيدة.

ج. معيار مستوى الإفصاح: من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف رغباته الكاملة وضمن هذا السياق يمكن تحديد مستويين من مستويات الإفصاح هما:

- **المستوى المثالي للإفصاح**: هذا المستوى لا يمكن توفيره من ناحة واقعية.
- **المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح**: وهو الإفصاح الملائم والشامل يتم به إعلام مستخدمي القوائم المالية بكافة الحقائق الضرورية لتفسير القوائم المالية.

د. **معيار الحماية في الإفصاح**: يظهر أنه يرتبط بحماية مصالح مستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية ويتدرج في هذا المعيار ما يلي:

- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)**: يتمثل في الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ قرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.
- **الإفصاح الوقائي (التقليدي)**: الهدف الأساسي من هذا الإفصاح هو حماية المستثمر العادي الذي تكون قدرته محدودة في فهم واستخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فهو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات.

ثانياً: عدالة القوائم المالية في ظل تعدد القوة الشرائية للعمل

1. مفهوم القوائم المالية

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية للتواصل مع الأطراف المهتمة بأنشطة المنشاة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات الى الأطراف الخارجية عن طريق القوائم المالية الرسمية، وذلك لأن تلك القوائم تخضع لقواعد تنظيمية صارمة وقد تشمل القوائم المالية للمنشاة معلومات مالية وغير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار بالمنشاة، وتفيد المعلومات التي تقدمها القوائم المالية للأطراف المعنية بنشاط المنشاة في توجيه وترشيد قراراتهم بما يخدم مصالحهم في ضوء إمكانياتهم المتاحة.[24]

2. خصائص القوائم المالية

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: الخصائص النوعية هي الصفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، وإطار المفاهيم الذي نشر في عام 1989م، من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، قد قدم الخصائص الاربع النوعية الرئيسية التالية:

1. القابلية للفهم (intelligibilite)
2. الملائمة(pertinence)
3. الموثوقية (fiabilite)
4. القابلية للمقارنة(comparabilite)

وقدم أيضا عدد من الخصائص النوعية المشتقة هي: (الاهمية النسبية) المشتقة من الملائمة (الصورة الصادقة أو العادلة، تغليب الجوهر على الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الاكتمال) المشتقة من الموثوقية أو المصداقية كما تجدر الاشارة الى أن الإطار الجديد المعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل سياسة التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB قد فضل بدال أو المصداقية ففي ضوء طبيعة ونطاق المشاكل المطروحة منذ أمد طويل بالخاصية النوعية للموثوقية، والمحاولات السابقة لحلها، كما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية قد وصال للتشكيك في نفس المصطلح، كما أنهم قاموا بتفتيش للمصطلح الذي سيكون أكثر وضوح ويعكس المعنى المقصود.

العدالة: هذا يعني الوصف العادل للظواهر الاقتصادية في التقارير المالية، أمر اساسي لفائدة صانعي القرار من المعلومات.

ولإعطاء صورة عادلة عن الظواهر الاقتصادية، فإن ممثلي المحاسبة ينبغي أن يقدموا قوائم مالية تتضمن معلومات تكون كاملة أو شاملة ومحايدة وخالية من الاخطاء الجوهرية، وجاءت نصائح مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية المقدمة بأن العدالة تشمل جميع الخصائص الإطار السابقة كما وصفت من جانب الموثوقية.

إن هذه الخصائص النوعية التي تحدد مدى فائدة المعلومات الواردة في القوائم المالية، يمكن تصنيفها إلى فرعيين:

1. الخصائص النوعية الاساسية.
2. الخصائص النوعية الفرعية.

ومن الجدير بالذكر ايضا أن تتم تغطية عددا من المفاهيم والمبادئ التي عالجها المعيار المحاسبي الدولي IAS1 وهي الصورة الصادقة أو العادلة.

3. جودة المعلومات: [25]

الإطار العلمي لجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية في ضوء التوفيق بين المعايير المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية في ضوء ما سبق فأنه يمكن تناول جودة المعلومات المحاسبية في ضوء التوفيق بين المعايير المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية بشي من التوضيح وذلك من خلال النقاط التالية:

1. مفهوم جودة القوائم المالية والتقارير المالية: باستقرار الأدبيات العلمية في مجال جودة القوائم والتقارير المالية فأنه لا يوجد مفهوم محدد لجودة القوائم المالية ويمكن توضيح أهم المفاهيم وذلك على النحو التالي: تضمين القوائم والتقارير المالية لمعلومات محاسبية ملائمة بحيث تلبي احتياجات مختلف المستخدمين وتكون متاحة في التوقيت المناسب.

كما عرفها آخر على أنها تضمين القوائم المالية معلومات محاسبية تساعد بالتنبؤ وقياس المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة وتلبي احتياجات المستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية وتقييم البدائل الاستثمارية المختلفة واختيار الانسب من بينها كما تعني أن المعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم تعبر بصدق عن المركز المالي ونتائج الأعمال وتعطي مؤشر عن الأداء

المالي والواقع الاقتصاد للمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في النشاط وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية.

وأخيرا فإن جودة القوائم المالية تعني تمتع المعلومات المحاسبية الواردة بها مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والتعزيزية تتمثل في الملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة بما يلبي الاحتياجات المختلفة لكافة مستخدمي تلك القوائم مع ضمان عدم وجود أي تلاعبات بالقوائم يؤدي إلى تحريف البيانات وتضليل مستخدميها.

وفي ضوء ما سبق فأنه يمكن القول بأن التوفيق يستهدف ضبط الممارسات المحاسبية بهدف تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وانتاج معلومات محاسبية تتسم بالملائمة والمصداقية والوضوح وبلبي احتياجات مستخدمي تلك القوائم في التوقيت المناسب وبذلك تتحقق جودة المعلومات المحاسبية التي بدورها تؤدي إلى جودة القوائم والتقارير المالية.

2. المفاهيم البديلة لجودة القوائم التقارير المالية: ويكن للباحث تناول المفاهيم البديلة لجودة القوائم والتقارير المالية وذلك على النحو التالي:

جودة المحاسبة وجودة التقارير المالية: يرتبط مفهوم جودة المحاسبة أساسا بمهنة المحاسبة بداية من صياغة معايير المحاسبة والمراجعة ثم إعداد وعرض ومراجعة القوائم المالية، وبذلك فأن مفهوم جودة المحاسبة يشمل كل من جودة المحاسبة والمراجعة، مع ذلك فأن جوهر جودة عملية المحاسبة يمكن في جودة التقارير المالية.

3. عدالة القوائم المالية في ظل تعدد القوة الشرائية للعملة

- المقصود بعدالة القوائم المالية:

مدى تعبيرها بصدق وحيادية عن الواقة وهو ما استلزم بناء الإطار النظري للمحاسبة والذي اشتمل على الخصائص النوعية التي يجب ان تتصف بها المعلومات المحاسبية، وفي سبيل الوصول لهذا المستوى من الخصائص قدم الإطار النظري عدد من الفروض والمبادئ والمحددات، وفي هذا الإطار سنركز على أحد المحددات وهو المحدد المعروف بتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني والمقصود به: وهي تعبر المعلومات المالية المتضمنة في الكشوف المالية بصدق عن الاحداث والمعاملات المالية التي حدثت في الفترة فمن الضرورة ان تعرض ويتم المحاسبة عنها وفقا لجوهرها الاقتصادي وليس فقط حسب شكلها القانوني. [26]

وفي موضوع الدراسة لاحظ الباحثون ان وجود ارتباك واضح في السوق المحلية حول كيفية التعامل مع تعدد أسعار الصرف للعملة الوطنية الواحدة، فهناك من قال ان أي معالجة محاسبية لهذه الفروق يجب ان تنطلق المحافظة على الشكل القانوني والتمثل في ان كلا العملتين هما عملة لوطن واحد ولكن الظروف السياسية هي التي افرزت هذا الواقع بحيث تبدوان و كأنهما عملتان لبلدين منفصلين، وهو ما جعل البعض يخو منحى اخر مرتكزا على الجوهر الاقتصادي للعملية والتي تنطلق من معالجة فروق أسعار الصرف بين العملتين وكأنهما عملتين لبلدين مختلفين تماما، ومن هنا نجد اننا امام مفاضلة بين الشكل القانوني و الجوهر الاقتصادي و هو ما يتقاطع مع المحدد الرابع الموجود في الاطار النظري والذي تم الإشارة اليه أعلاه.

4. معالجة عدالة القوائم المالية: هناك معالجتين:

الأولى: عمل صندوق للعملة القديمة والعملة الجديدة وربط هذه الصناديق مباشرة بالدولار وحينها لن تكون هناك فروق عملة بين العملة القديمة والعملة الجديدة بل ستظهر فروق عملة بين كل عملة مقابل الدولار.

الثانية: اعتبار العملة القديمة عملة اجنبية في المحافظات التي تستخدم العملة الجديدة والعكس بالنسبة للعملة الجديدة، وحينها ستظهر لدى كل طرف فروق عملة يتم اقفالها في حـ/ فروق عملة.

المبحث الخامس: تحليل ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية

اولاً: التحليل الاحصائي لآراء عينة الدراسة

لتحري الدقة لموضوعية في الوصف النظري لنتائج فقرات الاستبانة كما يبنتها المتوسطات الحسابية ثم إيجاد القيم الحسابية الفعلية لخيارات المبحوثين المتاحة للإجابة عن فقرات الاستبانة وفقا لمقياس ليكرت ذي الدرجات الخمس الذي تم استخدامه لقياس متغيرات الدراسة ، وبوسط فرضي يساوي 3 ، أي ان مجموع القيم على عددها (3=5/15) ومن تحويل المسافات بين تلك الخيارات الى 4 مستويات بحيث تمثل المسافة من (1-2) المستوى الاول والمسافة من (2-3) المستوى الثاني والمسافة من(3-4) المستوى الثالث ومن(4 -5) المستوى الرابع ، ولتوزيع مدى الدرجات يتضح ان كول كل مستوى 0.8، حيث ان الجدول التالي يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة الدراسة .

جدول (2): التقدير اللفظي لخيارات الإجابة وفقا لمقياس ليكرت

المستوى	المدى	درجة الموافقة	النسبة
المستوى الأول	من 1 الى اقل من 1.80	غير موافق بشدة	اقل من 36%
المستوى الثاني	من 1.80 الى اقل من 2.60	غير موافق	من 36% واقل من 52%
المستوى الثالث	من 2.60 الى اقل من 3.40	محايد	من 52% واقل من 68%
المستوى الرابع	من 3.40 الى اقل من 4.20	موافق	من 68% واقل من 84%
المستوى الخامس	من 4.20 الى 5	موافق بشدة	من 84% الى 100%

يتضح من الجدول السابق كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة الدراسة ، وذلك على النحو الاتي :يكون غير موافق بشدة اذا كان الوسط الحسابي للسؤال اقل من 1.80 بنسبة اقل من 36% ويكون غير موافق اذا كان الوسط الحسابي للسؤال من 1.80 واقل من 2.60 والنسبة من 36% واقل من 52% ويكون محايد اذا كان الوسط الحسابي للسؤال من 2.60 واقل من 3.40بنسبة من 52% واقل من 68% ويكون موافق اذا كان الوسط الحسابي للسؤال من 3.40 واقل من 2.40 بنسبة من 68% واقل من 84% ويكون موافق بشدة اذا كان الوسط الحسابي للسؤال من 4.20 وحتى 5 بنسبة من 84% الى100%

1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: لوصف أثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على العمل المحاسبي، لتحقيق من معنوية الفقرة كما هو موضح بالجداول التالية:

أ- التحليل الاحصائي الوصفي لآراء عينة الدراسة حول تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية:

لمعرفة اراء عينة الدراسة حول بعد تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية: - ، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة على المتغير المستقل

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوجد إدراك لدى محاسبي المصارف عن مفهوم القوة الشرائية للنقود.	3.65	0.657	موافق
2	تؤدي الزيادة في عرض النقد الى ضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية.	3.68	0.891	موافق
3	هناك اليه للتعامل مع تعدد اسعار الصرف للعملة الوطنية الواحدة.	4.24	0.748	موافق
4	أدت الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية.	3.69	0.512	موافق
5	تعد أزمة العملة الوطنية من القضايا شديدة الحساسية التي تؤثر على الواقع المعيشي لليمنيين.	3.28	0.512	موافق
6	بسبب ظهور عملة جديدة للريال اليمني مما أدى الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية الواحدة.	3.76	0.935	موافق
	المتوسط العام	3.72	0.427	موافق

من الجدول السابق يتضح ان المتغير المستقل له درجة موافقة بدرجة مرتفعة جدا حيث انه تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية لها دور في العمل المحاسبي حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.72) وانحراف معياري (0.427)، ومن وجهة نظر افراد العينة جاءت الفقرة (هناك اليه للتعامل مع تعدد اسعار الصرف للعملة الوطنية الواحدة.) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (4.24) وانحراف معياري (0.748)، جاءت الفقرة (بسبب ظهور عملة جديدة للريال اليمني مما أدى الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية الواحدة.) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدرة (3.76) وانحراف معياري

(0.935)، جاءت الفقرة (أدت الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد الى تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية.) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدرة (3.69) وانحراف معياري (0.512)، جاءت الفقرة (تؤدي الزيادة في عرض النقد الى ضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدرة (3.68) وانحراف معياري (0.891)، جاءت الفقرة (يوجد إدراك لدى محاسبي المصارف عن مفهوم القوة الشرائية للنقود.) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدرة (3.65) وانحراف معياري (0.657)، جاءت الفقرة (تعد أزمة العملة الوطنية من القضايا شديدة الحساسية التي تؤثر على الواقع المعيشي لليمنيين.) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدرة (3.28) وانحراف معياري (0.427).

شكل (5): تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية

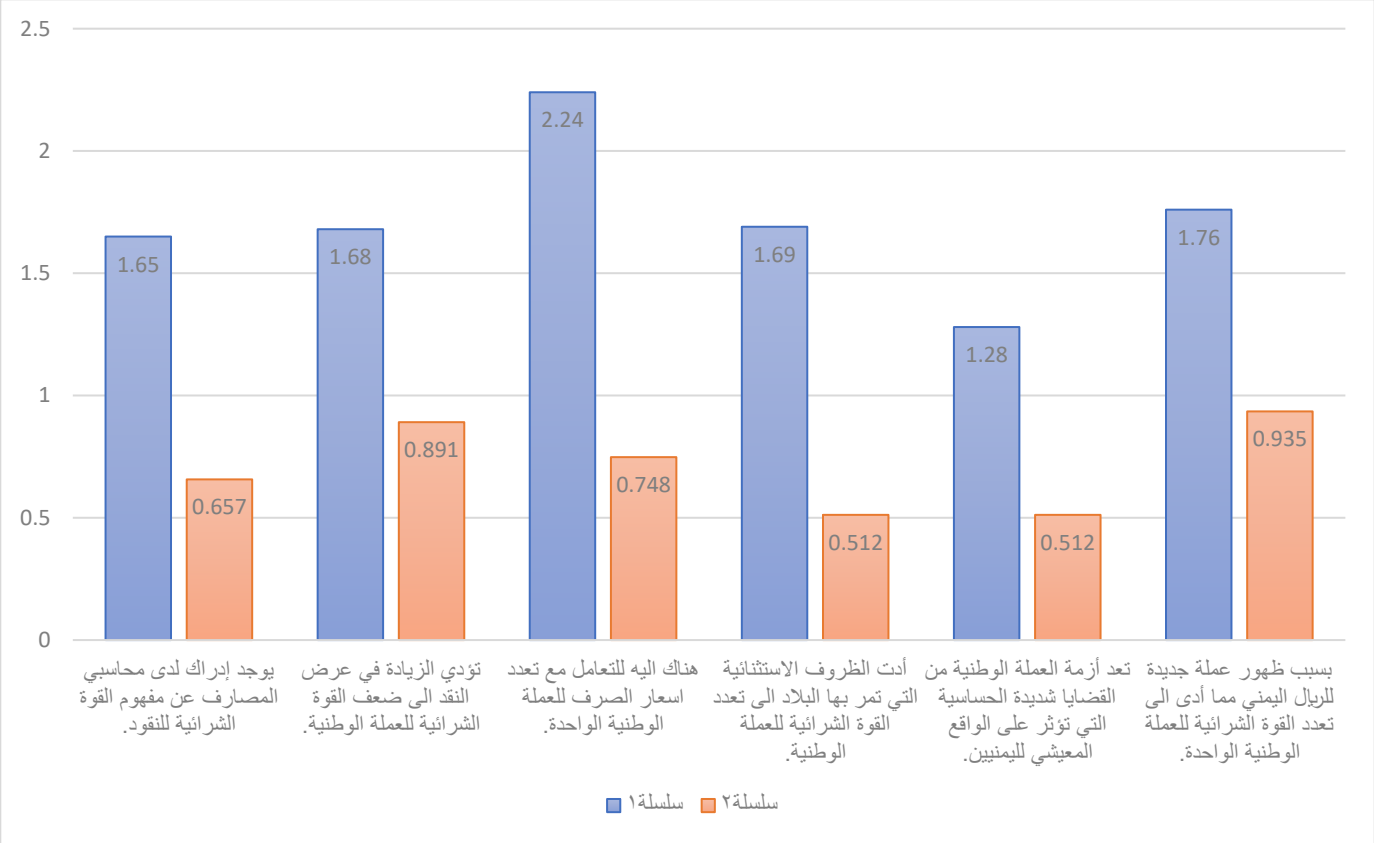

ب- التحليل الاحصائي الوصفي لآراء عينة الدراسة حول ابعاد المتغير التابع:

لمعرفة اراء عينة الدراسة حول ابعاد العمل المحاسبي: -

1- القياس.

2- الافصاح.

، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة على ابعاد المتغير التابع

الرقم	ابعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
1	القياس	4.15	0.49	موافق
2	الافصاح	3.93	0.481	موافق
	الابعاد مجتمعة	3.04	0.405	موافق

يتبين من خلال النتائج الإحصائية في الجدول السابق، ان بعد المتغير التابع بدرجة موافقة موافق، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات المستجيبين للبعد المستقل (3.04) وبانحراف معياري (0.405)، حيث ان بعد القياس جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وانحراف معياري (0.49)، وجاء بعد الافصاح بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري (0.481).

وبالتدريج في التحليل لأبعاد الدراسة فان اراء افراد العينة حول كل فقرة من فقرات هذه الابعاد على النحو الاتي:

أولا: اراء عينة الدراسة حول بعد القياس:

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يستطيع المحاسب قياس العمليات المالية الخاصة بالمنشاة والموجودة في المحافظات الجنوبية.	4.20	0.980	موافق بشدة
2	هناك معايير محاسبية نظمت قياس تعدد اسعار الصرف للعملة الواحدة.	4.69	1.077	موافق بشدة
3	هناك طرق مبتكرة للقياس في ظل تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة.	4.31	0.935	موافق
4	أدى ظهور تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة الى صعوبة في عملية القياس.	3.99	0.802	موافق
5	يؤدي التضخم إلى ظهور صعوبات محاسبية في القياس للقوائم المالية.	3.90	0.796	موافق
6	هناك علاقة بين ظاهرة تعدد القوة الشرائية والتضخم.	3.80	0.839	موافق
	المتوسط العام	4.15	0.490	موافق

من الجدول السابق يتضح ان المتغير القياس له درجة موافقة مرتفعة حيث انه بلغ وسطها الحسابي (4.15) وانحراف معياري (0.490) ومن وجهة نظر افراد العينة جاءت الفقرة (**هناك معايير محاسبية نظمت قياس تعدد اسعار الصرف للعملة الواحدة.**) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.69) وانحراف معياري (1.077)، جاءت الفقرة (**هناك طرق مبتكرة للقياس في ظل تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة.**) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.935)، جاءت الفقرة (**يستطيع المحاسب قياس العمليات المالية الخاصة بالمنشاة والموجودة في المحافظات الجنوبية**) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.980)، جاءت الفقرة(**أدى ظهور تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة الى صعوبة في عملية القياس.**)المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.802)، جاءت الفقرة (**يؤدي التضخم إلى ظهور صعوبات محاسبية في القياس للقوائم المالية**) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.796)، جاءت الفقرة(**هناك علاقة بين ظاهرة تعدد القوة الشرائية والتضخم.**)المرتبة السادسة بمتوسط حسابي(1.80) وانحراف معياري (0.839).

شكل (6): الأهمية لاستجابات افراد العينة

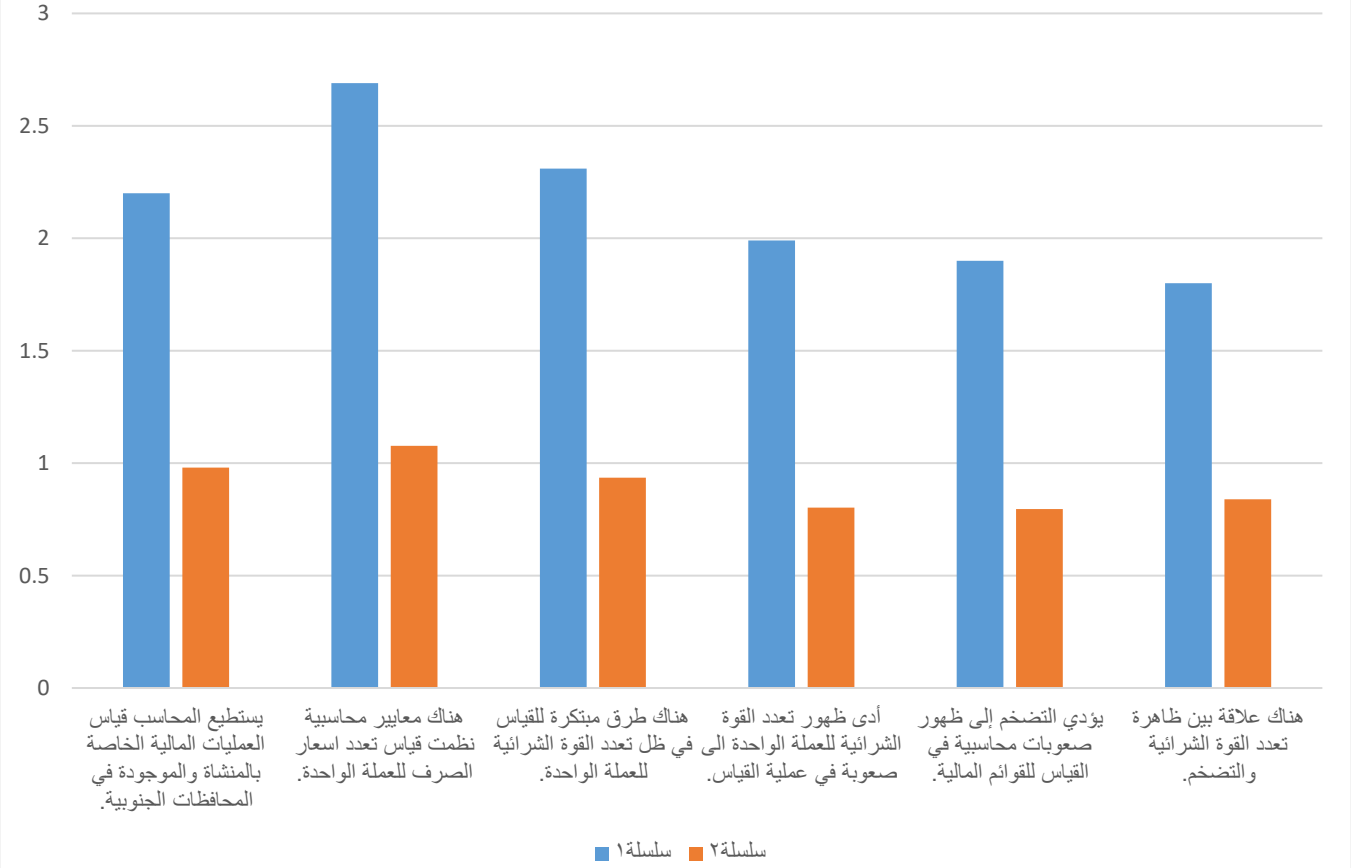

ثانيا: اراء عينة الدراسة حول بعد الافصاح

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يؤدي الإفصاح السليم إلى إظهار بيانات القوائم المالية بصورة صحيحة للمستخدمين.	3.39	0.547	موافق
2	تعد العوامل الاقتصادية من الأسباب المؤثرة على عملية الإفصاح.	3.97	0.956	موافق
3	يعد تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة إحدى العوامل المؤثرة على الإفصاح.	4.07	0.946	موافق
4	هناك معالجات لدى محاسبي المصارف بشأن عملية الإفصاح في ظل تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة.	4.17	0.793	موافق
5	تعبر بنود القوائم المالية بعدالة عن الحالة الاقتصادية للمنشأة	3.95	0.774	موافق
6	يتم قياس المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والافصاح عنها بشكل عادل	4.01	0.802	موافق
	المتوسط العام	4.04	0.405	موافق

من الجدول السابق يتضح ان المتغير الافصاح له درجة موافقة مرتفع حيث انه بلغ وسطها الحسابي (4.04) وانحراف معياري (0.405) ومن وجهة نظر افراد العينة جاءت الفقرة(هناك معالجات لدى محاسبي المصارف بشأن عملية الإفصاح في ظل تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة.)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.793)، جاءت الفقرة (يعد تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة أحدى العوامل المؤثرة على الإفصاح) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري(0.946)،جاءت الفقرة(يتم قياس المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والافصاح عنها بشكل عادل)المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.802)، جاءت الفقرة (تعد العوامل الاقتصادية من الأسباب المؤثرة على عملية الإفصاح.)المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.802)، جاءت الفقرة (تعبر بنود القوائم المالية بعدالة عن الحالة الاقتصادية للمنشأة)المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.774)، جاءت الفقرة (يؤدي الإفصاح السليم إلى إظهار بيانات القوائم المالية بصورة صحيحة للمستخدمين) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي(3.39)وانحراف معياري(0.547).

شكل (7): عملية الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليها

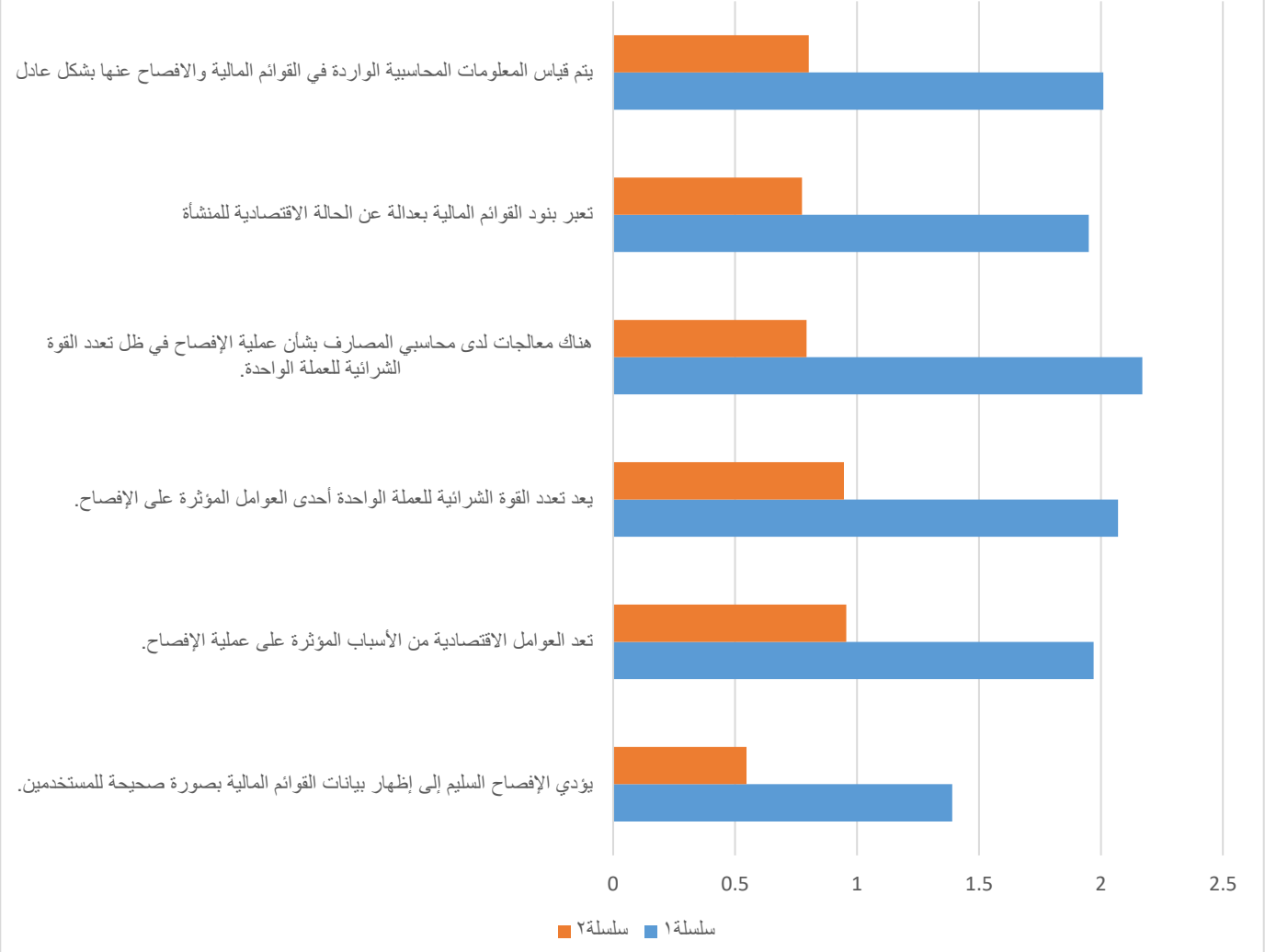

ثانياً: التحليلات الاحصائية التحليلية (الاستدلالي)

(الإجابة على فرضيات البحث):

اختبار الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى (α <= .05) بين تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية وعملية القياس والافصاح المحاسبي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد والذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

جدول (7): يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد الاثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والعمل المحاسبي

الارتباط	R^2	معامل التحديد المعياري	ف	الدلالة
0.633	0.4	0.383	22.686	0.00

يتضح من الجدول السابق بان دور تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على العمل المحاسبي بلغ (0.633) وان قيمة الاحصائي (ف) بلغت 22.686 وهي دالة عند مستوى 0.05 فاقل، لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤.050)، كما نلاحظ بان نسبه ما فسرة متغير تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على العمل المحاسبي بلغت 11% من اجمالي التباين (حجم R2) كما لتوضيح المتوسطات سيتم عمل اختبار (T-test) لعينة واحدة عند مستوى دلالة (0.05). وكما يمكن توضيح الفرضية الرئيسة الى الفرضيتين التالية:

1. **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:**

يوجد أثر ذات دلالة احصائية بين تعدد القوة الشرائية للعملة وعملية القياس.

جدول (8): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (*T-test*)) لمعرفة العلاقة بين تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية واخطاء القياس

المجالات	عدد الفقرات	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
تعدد القوة الشرائية	6	1	1.72	0.427	33.887	0.00
القياس	6	1	2.15	0.490	36.934	0.00

قيمة (ت)الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وبدرجة حرية 70= 30

الفقرة دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

نلاحظ من الجدول السابق ان المتوسطات الحسابية لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والقياس أكبر من المتوسطات الفرضية الخاصة بكل مبدئ كما نلاحظ ان جميع قيم ت المستخرجة وهي اقل من مستوى الدلالة وهذا يعني وجود أثر دال لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية القياس وبذلك تحقق الفرضية الأولى.

2. **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:**

يوجد أثر ذات دلالة احصائية بين تعدد القوة الشرائية للعملة وعملية الإفصاح.

جدول (9): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار ((*T-test*)) لمعرفة العلاقة بين تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية واخطاء الافصاح

المجالات	عدد الفقرات	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
تعدد القوة الشرائية	6	1	1.72	0.427	33.887	0.00
الإفصاح	6	1	1.93	0.481	33.840	0.00

قيمة (ت)الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وبدرجة حرية 70= 30

الفقرة دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

نلاحظ من الجدول السابق ان المتوسطات الحسابية لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والافصاح أكبر من المتوسطات الفرضية الخاصة بكل مبدئ كما نلاحظ ان جميع قيم ت المستخرجة وهي اقل من مستوى الدلالة وهذا

يعني وجود أثر دال لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية الافصاح وبذلك تتحقق الفرضية الثانية.

كما استعان الباحث بالمراجع التالية:
[8, 27-31]

ثالثاً: النتائج والتوصيات والمقترحات

النتائج

في ضوء تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يتضح ان المتغير المستقل له درجة موافقة بدرجة مرتفعة جدا حيث انه تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية لها دور في عملية القياس والافصاح المحاسبي حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.72) وانحراف معياري (0.427).
2. كما يتضح ان بعد المتغير التابع بدرجة موافقة موافق، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات المستجيبين للبعد المستقل (4.04) وبانحراف معياري (0.405)، حيث ان بعد القياس جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وانحراف معياري (0.49)، وجاء بعد الافصاح بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري (0.481).
3. حيث يتضح ان دور تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية القياس والافصاح المحاسبي بلغ (0.633) وان قيمة الاحصائي (ف) بلغت 22.686 وهي دالة عند مستوى 0.05 فاقل، لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤.050)، كما نلاحظ بان نسبه ما فسرة متغير تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على القياس والافصاح المحاسبي بلغت 11% من اجمالي التباين (حجم R^2)
4. يتضح ان المتوسطات الحسابية لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والقياس أكبر من المتوسطات الفرضية الخاصة بكل مبدئ كما نلاحظ ان جميع قيم ت المستخرجة وهي اقل من مستوى الدلالة وهذا يعني وجود أثر دال لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية القياس وبذألك تتحقق الفرضية الأولى.
5. كما يتضح ان المتوسطات الحسابية لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والافصاح أكبر من المتوسطات الفرضية الخاصة بكل مبدئ كما نلاحظ ان جميع قيم ت المستخرجة وهي اقل من مستوى الدلالة وهذا يعني وجود إثر دال لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية على عملية الافصاح وبذألك تتحقق الفرضية الثانية.

التوصيات

1. يوصي الباحثون الاخذ بعين الاعتبار التغير في القوة الشرائية عند أعداد الأنظمة المحاسبية لجميع شركات المحلية في عملية القياس والافصاح المحاسبي.
2. يوصي الباحثون على تحديد عملة واحدة للقوة الشرائية داخل الوطن، وتطبيق المعايير الدولية في عملية الإفصاح والقياس المحاسبي بشكل المطلوب.
3. يوصي الباحثون أن على جميع الشركات المحلية من تفادي المخاطر لتعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية عند اقفال فروق أسعار الصرف، والعمل على المعالجة الصحيحة في القياس والافصاح المحاسبي وفق المحدد تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.
4. يوصي الباحثون تبني البنوك العامة في اليمن لنماذج القيمة الجارية في الإفصاح عن معلوماتها المحاسبية في ظل ظروف التضخم للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتفادي حدوث الازمات المالية.
5. يوصي الباحثون بأن هناك ضرورة على البنك المركزي بالتنسيق مع البنوك التجارية والإسلامية تفعيل السياسات النقدية الازمة لجذب الودائع بالعملات الأجنبية الى الجهاز المصرفي لتعزيز موقف الريال مقابل العملات الأجنبية

المقترحات

بعد استعراض النتائج التي تم اتوصل اليها من خلال الدراسة الميدانية يتقدم الباحثون بعدد من المقترحات التي ستساعد في اثراء الموضوع وتناوله من اكثر من زاوية، فاء على المستوى العملي يقترح الباحثون تحديث المحدد التغلب الجوهري الاقتصادي على الشكل القانوني والذي ناقش تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية وبحيث يتناول الخروج فيها عن تعدد العملات المحلية وشروط التي يجب ان تتوفر في هذه الإجراءات المحاسبية، وعلى المستو الاكاديمي يقترح الباحثون تناول موضوع تعدد القوة الشرائية سواء كانت على الخطة الدراسية لقسم المحاسبة في الجامعات الحكومية والخاصة او على شكل أبحاث اكاديمية في مختلف المراحل.

المراجع والملاحق

المراجع

Uncategorized References

[1] ح. و. ناجي, نظرية المحاسبة ط. ed 1. الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة 2007.

[2] س. ش. طارق, محاسبة الشركات. al-Manhal lil-Nashr al-Iliktirūnī, 2020.

[3] د. ب. العلاق and د. ا. العلمية, إدارة المواد مدخل اداري ومحاسبي. Yazouri Group for Publication and Distribution, 2019.

[4] م. ا. أبو زيد, المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية. إيتراك.

[5] G. L. Strange, *Purchasing Power in* 1889 *Compared with Same Currency in* 985 *CE, in*: *Mukaddasi, Description of Syria, Including Palestine*. London 1886.

[6] خ. سفيان and ح. صالح, "تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية," مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة, vol. 1, no. 2, pp. 198-222, 2017 //2017/12.

[7] م. شلاط بن and ا. فاطمة, "دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية," *Revue Organisation et Travail*, vol. 4, no. 4, pp. 109-133, 2016/1// 2016. [Online]. Available: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34238.

[8] ا. عبدالمجيد, "الاقتصاد اليمني في ظل الحرب," المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن, 2018 ,34 .no.

[9] ج. محمد and ص. محمد, "القياس والتحليل المحاسبي للإنتاجية كأداة التقييم في قطاع النقل البري," جامعة صنعاء, 1995.

[10] م. الجاوي، طلال and س. الزوبعي،, القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها علي رأي مراقب الحسابات. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،, 2014.

[11] ب. خالد, "القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي," جامعة ابن خلدون, 2016.

[12] ط. ا.-س. الزوبعي, القياس المحاسبي و محدداته., ktab INC. 2016.

[13] م. الشيرازي، عباس, نظرية المحاسبة, ط. 1 ed. الكويت: ذات السلاسل، الكويت, 1990 ,(in ara).

[14] ا. علي, "الاقتصاد اليمني للمدة (1986 -1995) م," جامعة بغداد, 1997.

[15] م. العامري، سعود جايد, محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،, 2012.

[16] ح. حنان، محمد رضوان, بدائل القياس المحاسبي المعاصر: المستوى العام للأسعار. عمان، الأردن: دار وائل للنشر،, 1423.

[17] ا. موزارين، عبد and أ. بربري، محمد, "القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي," الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية : دورية دولية محكمة., 19 ,no. 19 vol. أ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية.

[18] ب. حنان, "أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية," ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي, الجزائر, 2015.

[19] ع. المهندي، محمد عبد الله, أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم. المفرق، الأردن: جامعة آل البيت، المفرق، الأردن 2004 ,(in ara).

[20] O. A. G. Hassan and C. Marston" ,Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature - A Review Article," *SSRN Electronic Journal*, 2010/7// 2010, doi: 10.2139/SSRN.1640598.

[21] م. ح. ع. ا. على, "تطوير القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة," جامعة عمران, 2012.

[22] ر. سليم, "، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية," جامعة محمد خيضر, الجزائر, 2019.

[23] ن. ا. أ. قايد and ب. ز. لبنى, دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية (no. 001). جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (in Arabic), 2018.

[24] ا. إ. م. علي, "طرق قياس تكاليف الموارد البشرية والإفصاح عنها في القوائم المالية," جامعة النيلين, 2010.

[25] س. م. مصطفى and س. م. ا. النجار, "أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى الأسواق الناشئة ـ دراسة ميدانية ـ," (in ar) الفكر المحاسبي, vol. 22, no. 8, pp. 1169-1203, 2018, doi: 10.21608/atasu.2018.36864.

[26] ع. قيرة, "تجليات مبدأ أولوية الجوهر الإقتصادي على المظهر القانوني في النظام المحاسبي المالي," مجلة أوراق إقتصادية, vol. 3, no. 1, pp. 139-157, 2019/8// 2019. [Online]. Available: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98327.

[27] R.D. Irwin, .E. S. Hendriksen, *Accounting Theory* .1982

[28] S. W. Musvoto, "Implications Of The Homomorphism Definition Of Measurement On Accounting Measurement Theory," *International Business & Economics Research Journal (IBER)*, vol. 10, no. 5, pp. 23-23, 2011/4// 2011, doi: 10.19030/IBER.V10I5.4228.

[29] ب. أسماء, "محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق –دراسة ميدانية في الجزائر," ، جامعة محمد خيضر, 2017.

[30] ح. عرزي and ر. خوفي, "أ ثر النفقات العامة على التضخم," جامعة محمد خيضر, 2020.

[31] ب. ب. وسيلة and ب. محمد, "معدل صرف الدينار الجزائري، بين فرضيتي تعادل القوة الشرائية وصيرورة النزهة العشوائية دراسية قياسية اقتصادية للفترة 1980-2017," مجلة رؤى اقتصادية, vol. 11, no. 1, pp. 15-30, 2021/6// 2021. [Online]. Available: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/153667.

فهرس المحتويات

ABSTRACT:..... 2
مقدمة..... 2
المبحث الاول: الإطار العام للدراسة 2
أولاً: مقدمة البحث..... 2
ثانياً: مشكلة البحث 2
ثالثاً: اهداف البحث 3
رابعاً: فرضيات البحث 3
خامساً: أهمية البحث..... 3
سادساً: النموذج المعرفي للدراسة..... 3
سابعاً: محددات البحث..... 3
ثامناً: تعريفات إجرائية 3
تاسعاً: هيكل البحث 4
المبحث الثاني: القوة الشرائية للعملة..... 5
اولاً: مفهوم القوة الشرائية للعملة والعوامل المؤثرة علية 5
مفاهيم عن القوة الشرائية.....1.
.....5
العوامل المؤثرة على القوة الشرائية.....2.
.....6
ثانياً: حالة تعدد القوة الشرائية للعملة الواحدة 9
المبحث الثالث: القياس المحاسبي 11
أولا: مفهوم القياس المحاسبي 11
ثانيا: أركان القياس المحاسبي 11
ثالثاً: أساليب القياس المحاسبي.....12
رابعا: أسس، ومشاكل القياس المحاسبي 12
خامساً: علاقة القياس المحاسبي بتعدد القوة الشرائية 13
سادساً: القياس المحاسبي في ظل التضخم 13
رابعا: القيمة الجارية:.....14
علاقة التضخم بتعدد القوة الشرائية.....15
المبحث الرابع: الافصاح المحاسبي 16
اولاً: مفهوم الإفصاح والعوامل المؤثرة على الإفصاح.....16
1. مفاهيم الافصاح وتطوره:.....16
2. العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي:.....16
أنواع الإفصاح المحاسبي: [.....3.
.....17
ثانياً: عدالة القوائم المالية في ظل تعدد القوة الشرائية للعمل 18
مفهوم القوائم المالية .....1.
.....18
خصائص القوائم المالية .....2.
.....18
جودة المعلومات: [25].....3.
.....18
المبحث الخامس: تحليل ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية.....19
اولاً: التحليل الاحصائي لآراء عينة الدراسة 19
ثانيا: اراء عينة الدراسة حول بعد الافصاح 23
ثانياً: التحليلات الاحصائية التحليلية (الاستدلالي).....24
اختبار الفرضية الرئيسية 24
ثالثاً: النتائج والتوصيات والمقترحات.....26
النتائج.....26
التوصيات.....26
المقترحات 26
المراجع والملاحق 26
المراجع 26
فهرس المحتويات 28
فهرس الاشكال.....28
فهرس الجداول 28
فهرس المعادلات 29

فهرس الاشكال

شكل (1): يوضح نموذج البحث _____3
شكل (2): أنظمة الصرف قبل الانهيار _____8
شكل (3): أنظمة الصرف بعد الانهيار _____9
شكل (4): متوسط سعر الصرف الموازي (ريال/ دولار) _____11
شكل (5): تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية _____21
شكل (6): الأهمية لاستجابات افراد العينة _____23
شكل (7): عملية الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليها _____24

فهرس الجداول

جدول (1): جدول عرض الدراسات السابقة _____4
جدول (2): التقدير اللفظي لخيارات الإجابة وفقا لمقياس ليكرت____20

جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة على المتغير المستقل _____ 20
جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة على ابعاد المتغير التابع _____ 21
جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة _____ 22
جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأهمية لاستجابات افراد العينة _____ 23
جدول (7): يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد الاثر تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية والعمل المحاسبي_____ 25
جدول (8): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T-test))) لمعرفة العلاقة بين تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية واخطاء القياس _____ 25
جدول (9): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار ((T-test)) لمعرفة العلاقة بين تعدد القوة الشرائية للعملة الوطنية واخطاء الافصاح _____ 25

فهرس المعادلات

معادلة (1): نظرية تعادل القوة الشرائية _____ 7